سنابل
شبكة التمويل الأصغر
للبلدان العربية

التقرير العربي الإقليمي للتمويل الأصغر:
إستعراض أخر مُستَجدات القطاع

ديسمبر/كانون أول ٢٠١٠

سنابل
شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية

Citi Foundation
citi

seep
Powering connections

شكـر وتـقـديـر

أعدت سنابل – شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية ـ هذا التقرير بدعم من شبكة سيب – شبكة ترويج التعليم في قطاع المشروعات الصغيرة، وبرعاية برنامج مؤسسة سيتي لتعزيز و تقوية شبكات التمويل الأصغرالذي تموله مؤسسة سيتى.

تتوجه سنابل بخالص الشكر إلى البنك الألماني للتنمية (KFW) لتمكينها من استخدام دراسة حديثة عن المنطقة من إعداده، وإلى سيجاب ـ المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء ـ لإسهاماتها حول تطور السياسات التي تضمنها التقرير الإقليمي وتقارير الملامح القطرية المرفقة به، وإلى ميكس ـ سوق تبادل معلومات التمويل الأصغر – لإسهاماتها حول الأداء الإجتماعى، وإلى دينا بورجورجى ولينيه برادلي لمساهماتهما في المراحل الأولى لكتابة التقرير ولفريق سنابل للشفافية و البحوث لتوفير البيانات والقيام بالتحليل للتقرير.

ومع كامل التقدير لهذه الإسهامات القيّمة، إلا أن سنابل مسئوله عن التقرير وعن أي خطأٍ أو سهو به.

مـقـدمـــة

يمثل هذا الإصدار أول تقرير إقليمي تنشره شبكة سنابل في إطار خدماتها لدعم التمويل الأصغر و يهدف التقرير إلى تقديم نظرة شاملة على أوضاع قطاع التمويل الأصغر في المنطقة العربية. ويستند التقرير إلى البيانات التفصيلية التي قدمتها المؤسسات الأعضاء في سنابل – شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية – إلى سوق ميكس لتبادل معلومات التمويل الأصغر، كما يستند إلى مسح سنابل السنوي لقطاع التمويل الأصغر. يُقدّم التقرير معلومات مُحدّثة ترسم صورة واضحة للقطاع حتى تستفيد منها الجهات المعنية، كما يُدعّم جهود تعزيز الإدماج المالي والاجتماعي وتطوير السياسات التي تشهدها المنطقة العربية حالياً.

تعتزم سنابل تحديث هذا التقرير سنوياً، مع التركيز على الملامح القطرية، من أجل رصد تطور التمويل الأصغر في المنطقة، وتسليط الضوء على مستجداته وفرصه الناشئة. و بالإضافة إلى هذا التقرير، تعتزم سنابل نشر تقارير الملامح القطرية في صورة ملاحق الكترونية، على البوابة العربية للتمويل الأصغر .

منهجـــيـــة التقرير

استخرجت بيانات هذا المسح من مصدرين :

١. معلومات سنابل الأساسية عن انتشار التمويل الأصغر التي جمعتها سنابل في الربع الأول من السنه من خلال مسحها السنوي للقطاع الذى غطى ٥٠٢ برنامج تمويل أصغر من البرامج المعروفة في المنطقة العربية.

٢. معلومات الأداء المالي التفصيلية التي جمعتها سنابل في الربع الثاني والثالث من العام عن مؤسسات التمويل الأصغر التي تقدم بياناتها لنشرة سوق ميكس .

تستند إحصاءات الانتشار، الواردة في قسم الطلب بالتقرير، إلى بيانات مستخرجة من جميع برامج التمويل الأصغر الإقليمية وعددها ٥٠٢ برنامجاً (وتشمل منظمات غير حكومية صغيرة متعددة الأهداف، وبرامج الإقراض الحكومية، وبنوك تجارية لها نشاط تمويل أصغر) ولا تقتصر هذه الإحصاءات على المؤسسات أعضاء سنابل. وبما أن البرامج غير الأعضاء في الشبكة لا تقدم تقارير دورية لها، فقد اقتصر التحليل التفصيلي على خمس وخمسين مؤسسة تمويل أصغر تمثل المؤسسات التي نشرت إحصاءاتها في نشرة مقاييس الأداء المقارن لعام ٢٠٠٩ الصادرة عن سوق ميكس[١]. ومن بين المؤسسات الخمس وخمسين التي شملتها نشرة مقاييس الأداء المقارن، اقتصر تحليل الاتجاهات لأعوام ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩ على عينة جزئية ثابتة من المؤسسات التي أتاحت معلوماتها لثلاثة أعوام متتالية وعددها سبع وثلاثين مؤسسة. تعتبر نتائج الأداء المقارن نتائجاً إجماليةً محسوبة على أساس الوسيط الحسابي.[٢]

تسعى سنابل في إطار مبادرتها للشفافية إلى زيادة عدد المؤسسات التي تتيح بياناتها عن الأداء المالي والتشغيلي والاجتماعي، وفقاً للمعايير المقبولة عالمياً، حتى تتمكن سنابل من تضمينها في التقارير المستقبلية. غير أن المؤسسات الخمس وخمسين التي تتيح معلومات تفصيلية عن الانتشار تمثل حوالي ٨٠٪ من العينة التي شملها مسح سنابل السنوي للقطاع.

١ سوق ميكس هي منتدى لتبادل معلومات التمويل الأصغر العالمية على الانترنت، ويتيح هذا المنتدى معلوماته للعاملين في القطاع وللجمهور العام عن مؤسسات التمويل الأصغر حول العالم، والاستثمارت العامة والخاصة في التمويل الأصغر وشبكات التمويل الأصغر وجهات التصنيف والتقييم والشركات الأستشارية والهيئات الحكومية والتنظيمية.

٢ هو الرقم الذي يفصل النصف الأعلى من العينة من النصف الأقل بحيث يتساوى على طرفه عدد القيم بعد ترتيبها تصاعدياً. فإذا كان عدد هذه القيم فردياً فالوسيط هو الرقم النصفي الذي يقسم هذه القيم ،أما إذا كان عدد القيم زوجياً فالوسيط هو الوسط الحسابي لمجموع الرقمين الوسيطيين.

ملخص النتائج الرئيسية

- بلغ الانتشار الإجمالي لمؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة ٣,٠٦٧,٩٦٤ مقترض حتى ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٩ بمحفظة قروض إجمالية بلغت ١,٥٩ بليون دولاراً أمريكياً.

- حافظ الطلب على ارتفاعه في المنطقة العربية، حيث تشير التقديرات المتحفظة لوجود فجوة انتشار مقدارها ١٩ مليون شخصاً مؤهلين للحصول على خدمات التمويل الأصغر ويسعون للوصول إليه.

- سجلت المنطقة العربية أعلى وسيط حسابي إقليمي للعائد على الأصول ٣,٤٪ مقارنةً مع المناطق الأخرى في العالم، إلا أن وسيط العائد على الملكية ١٠,٢٪ يشير إلى اقتران انخفاض قاعدة حقوق الملكية بارتفاع هامش الربح إلى ١٨٪.

- تواصل جودة محفظة القروض تحسنها، حيث سجلت نسبة التأخير في السداد أكثر من ٣٠ يوماً ٢,٨ ٪ وهى أقل من المقياس العالمي للأداء المقارن بنسبة ١,٨ ٪.

- شهدت المغرب، والتي ظلت طويلاً أحد النجاحات الرئيسية في المنطقة، تدهوراً سريعاً في جودة محفظة القروض في عامى ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، مما أدى إلى إغلاق مؤسسة زاكورة، وهي من أكبر مؤسسات التمويل الأصغر العربية. سلطت التجربة المغربية الضوء على ضرورة تركيز المؤسسات على تطبيق مبادئ استراتيجيات الإقراض الصحيحة، وتعزيز الضوابط الداخلية وضمان قدرة المقترضين على السداد ورغبتهم في ذلك .

- برغم تقلص الانتشار في المغرب، فإنه مازال الانتشار يتركز تركيزاً كبيراً في مصر والمغرب، حيث مثلت الدولتان ٧٦٪ من إجمالى المقترضين و ٦١ ٪ من إجمالي محفظة القروض حتى ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٩[٣]

- لا تزال منتجات التمويل الأصغر المتاحة في المنطقة العربية محدودة، حيث تشكل قروض المشروعات الصغيرة (التجارية) نسبة ٩٠٪ من التمويل الأصغر.

- في ضوء مقاييس الأداء المقارن لعام ٢٠٠٩، لاتزال المنظمات غير الحكومية تمثل غالبية مؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة (٧٣ ٪) تليها المؤسسات المالية غير المصرفية (١٨٪).

- إدخال التعديلات على الأُطر القانونية والتنظيمية لا تزال تعزز الأسواق، حيث أصبح وجود بنوك ومؤسسات مالية متخصصة في التمويل الأصغر في سورية واليمن أمراً ممكناً، و قد تم التصديق على قانون جديد لتنظيم قطاع التمويل الأصغر في فلسطين، كما طرحت مصر مشروع ميثاق عمل شركات الإقراض متناهي الصغر للنقاش والتشاور مع الأطراف المعنية لإبداء الرأي.

- تشير مقاييس الأداء المقارن لعام ٢٠٠٩ أن البنوك المحلية في الدول العربية تلعب دوراً مهماً في قطاع التمويل الأصغر، حيث تمول ٧٠٪ من أنشطته. و مع ذلك مازال نقص التمويل عائقاً يحول دون التوسع في محافظ القروض بالمؤسسات، خاصة المؤسسات المتوسطة و الصغيرة. ومن المتوقع أن يلعب التوسع في مصادر التمويل بإضافة الديون شبه التجارية دوراً حاسماً في المستقبل .

٣–مسح قطاع التمويل الأصغر، سنابل، عام ٢٠٠٩

الاقتصاد الكلي والوضع الاجتماعي والتنظيمي في المنطقة العربية.

شهد القطاع المالي في المنطقة تقدماً مطرداً نحو الإصلاح على مدار العقدين الماضيين، بعد أن تخلت الحكومات عن سياسات مالية بائدة مثل تقييد سعر الفائدة، والإئتمان الموجه أو المدعوم، وترشيد الائتمان، لصالح سياسات اكثر حكمة وإصلاحات هيكلية. و كان لهذه الإصلاحات تأثير ايجابي على قطاع التمويل الأصغر حيث تزايد انتشار المنتجات المالية وحدث توسع في تقديمها وتنوعت مؤسسات التمويل الأصغر التي تخدم السكان.

بيد أن مستوى النضج تفاوت تفاوتاً كبيراً بين دول المنطقة. وبصفة عامة اتسمت الأوضاع التنظيمية والرقابية بالجودة، نتيجة لاضطلاع دول المنطقة بإجراءات جمع المعلومات الأحترازية المُحدثّة، بناءاً على إجراءات تدقيق سليمة، غير أن غالبية الدول العربية خارج مجلس التعاون الخليجي[٤] مازالت متأخرة في مجالات رئيسية. فباستثناء دول الخليج، مازالت أسواق المال غائبة أو متأخرة في معظم الدول العربية، كما تنخفض مستويات رأس المال و حجم التداول في أسواق الأوراق المالية. يرجع هذا التأخر إلى القيود التي تفرضها بعض الدول على تدفقات رأس المال الأجنبي. بالإضافة إلى استمرار ضعف البيئة القانونية والتنظيمية التي تتميز بعدم وضوح حقوق الملكية، وضعف إنفاذ القوانين التي تحكم العقود، وضعف الأنظمة القضائية مما يؤدي لإحباط الأنشطة الاقتصادية والاستثمارات ويعرقل النمو الاقتصادي. و تصنف المنطقة العربية في الثلث الأخير من العالم من حيث إصلاح مناخ الأعمال.

جدول رقم ١ – معدلات النمو الفعلية للناتج القومى الإجمالي في المنطقة العربية

الدولة	معدل النمو الفعلي لإجمالي للناتج المحلي لعام ٢٠٠٧	معدل النمو الفعلي لإجمالي للناتج المحلي لعام ٢٠٠٨	معدل النمو الفعلي لإجمالي للناتج المحلي لعام ٢٠٠٩
مصر	٪٧,١٠	٪٧,٢٠	٪٤,٧٠
العراق	٪١,٥٠	٪٩,٥٠	٪٤,٣٠
الأردن	٪٦,٦٠	٪٥,٦٠	٪٣,١٠
لبنان	٪٧,٥٠	٪٨,٠٠	٪٧,٠٠
المغرب	٪٣,٢٠	٪٦,٢٠	٪٥,١٠
فلسطين	غير متاح	٪٢,٣٠	٪٧,٠٠
السودان	٪١٠,٢٠	٪٦,٦٠	٪٣,٨٠
سورية	٪٥,٧٠	٪٤,٣٠	٪١,٨٠
تونس	٪٦,٣٠	٪٤,٦٠	٪٠,٣٠
اليمن	٪٣,٥٠	٪٣,٢٠	٪٣,٨٠
الوسيط الإقليمي	٪٥,٧٣	٪٥,٧٥	٪٤,٠٩

المصدر : كتاب الحقائق العالمى لوكالة الاستخبارات المركزية (CIA World Factbook)

انخفض معدل النمو الحقيقي للناتج القومي الإجمالي في المنطقة في ٢٠٠٩ مسجلاً متوسط ٤,٠٩٪، ويرجع ذلك جزئياً إلى انخفاض أسعار النفط، والاضطرابات المتواصلة بالأسواق العالمية، حيث انخفض التضخم عموماً من ٢٠٠٨ إلى ٢٠٠٩ .

نظرة عامة على القطاع المالي في المنطقة

تتفاوت القطاعات المالية في المنطقة تفاوتاً كبيراً من حيث درجة و مستوى نموها، ففي حين تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي ومصر ولبنان والأردن بأعلى مستويات تنمية مالية، تهيمن على باقي أسواق المنطقة الملكية العامة للبنوك وتدخل الدوله في تخصيص الإئتمان. يظل القطاع المصرفي في هذه الشريحة الثانية من الدول يعاني من المغالاة في التركيز وضحالة النشاط. وفي أكثر من نصف هذه البلدان تغطي أصول أكبر ثلاثة بنوك ٦٥٪ من إجمالى الأصول المصرفية ويصعب للغاية دخول بنوك جديدة.

ورغم التخفيف التدريجي لقيود تراخيص البنوك الجديدة وقيود الحد الأقصى للملكية الأجنبية، لترك مساحة لمشاركة القطاع الخاص، لاتزال مشاركة البنوك الخاصة صغيرة، من حيث حصتها السوقية ومنتجاتها المعروضة (تقتصر المنتجات على الإقراض قصير الأجل القائم على العلاقات والموجه إلى الشركات الأكبر أو الأشهر، و الإقراض قصير الأجل والمتعلق بالتجارة). وما يزال القطاع المالي غير المصرفي (أي البورصة وسوق سندات الشركات وشركات التأمين وشركات التأجير و صناديق التقاعد....الخ) صغير وتتسم أسواق رأس المال بمحدودية التداول من عدد قليل من الشركات، حيث تنخفض قيمة التداول في الأسواق المالية العربية إلى حد يجعلها واحدة من أدنى القيم الإجمالية للتداول في العالم.

٤ يضم مجلس التعاون الخليجي البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والأمارات العربية المتحدة.

تأثير الأزمة المالية على المنطقة العربية

نتيجة لعدم إندماجها في الأسواق العالمية ظلت الأسواق المالية العربية بمعزل عن التأثيرات الأولية للتباطؤ الاقتصادي العالمي الذي بدأ بنهاية ٢٠٠٧. ولكن المنطقة العربية قد تفقد – على مدى أطول – قدرتها على التأقلم مع الصدمات المالية، بسبب ضعف تنمية القطاع المالي وتعذر وصول الشركات و الأسر إلى الخدمات المالية وضعف التواصل مع الأسواق المالية العالمية.

حافظ التمويل العالمي لقطاع مؤسسات التمويل الأصغر على قوته بفضل توافر السيولة في يد المؤسسات المالية الدولية ومؤسسات الاستثمار في التمويل الأصغر. كما أن الأزمة المالية لم تؤثر على شهية البنوك للاستثمار في قطاع التمويل الأصغر، بل أن دولاً عدة شهدت تعميقاً لدور اللبنوك المحلية في تمويل القطاع في عام ٢٠٠٨.

فيما عدا دول التعاون الخليجي تهيمن البنوك على القطاعات المالية في المنطقة العربية نظراً لضعف المؤسسات المالية غير المصرفية، مما تسبب في حرمان للأسر والشركات من مجموعة من الأدوات المالية لإدارة المخاطر، من المنتجات التأمينية إلى المشتقات المالية. حتى أن قليل من شركات القطاع الخاص تستخدم قروض البنوك لتمويل الاستثمار، معتمدةً في المقام الأول على الأرباح المحتجزة كبديل. لقد برزت الضرورة الملحة لتأسيس قطاع مالي متطور، يتيح مصادر تمويل متنوعة للأفراد والشركات من أجل تخفيف المخاطر والتأمين ضد الضعف الذي قد يصيب القطاع المالي. وينبغي أن يتيح مثل هذا القطاع المتطور للأسر والشركات الإقتراض لتخفيف عواقب التباطؤ المالي بما يساهم في تعظيم مرونة الاقتصاد، التي تتمثل في قدرته على تخفيف أثار الصدمة وإدارتها والتأقلم مع الظروف المتغيرة لاقتصاد ديناميكي.[٥]

بيئة الأعمال في المنطقة العربية

صنّف تقرير البنك الدولي لممارسة أنشطة الأعمال لعام ٢٠٠٩ انه في المتوسط الدولة العربية تأتي في المرتبة التسعين من بين مائة واحد وثمانين دولة من حيث امتلاك بيئة أعمال ملائمة، حيث يقيس التقرير مرحلتين في دورة حياة المشروع من التأسيس والتسجيل والتمويل إلى إنفاذ العقود والتصفية النهائية. استندت الدراسة إلى سهولة ممارسة الأعمال للمشروعات الصغيرة التي تُعرّف بأنها مملوكة محلياً بنسبة ١٠٠٪ وبرأس مال تأسيسي يعادل عشرة أضعاف نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي وحجم أعمالها لا يقل عن مائة ضعف نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي ويعمل بها من عشرة إلى خمسين موظف.

يشكل التمويل عائقاً رئيسياً أمام نمو الأعمال في المنطقة العربية. ويرجع هذا جزئياً إلى الطبيعة غير الرسمية لغالبية المشروعات الصغيرة والصغرى التي تمثل ٤٠٪ من اقتصاديات المنطقة كنسبة من من إجمالي الناتج القومي، وذلك بحسب التقديرات. غالباً ما تفتقر هذه المشروعات إلى الضمانات التي تشترطها البنوك وإلى المعلومات المالية اللازمة للتخطيط المالي السليم. بالاضافة إلى أن الهياكل الحالية للقطاعات المالية تعوق الحصول على التمويل، حيث تهيمن البنوك العامة على القطاع وتواصل توجيه الائتمان إلى الصناعات الرئيسية وإلى المشروعات الحكومية، وتنحصر خدماتها الإقراضية في عملائها من الشركات ومن الأفراد الذين يمتلكون أصول استثمارية كبيرة، باعتبارهم أقل خطورة. مازال القطاع في المنطقة ضحلاً بسبب انخفاض مستويات الوصول إلى التمويل .

تواجه الأعمال الصغيرة عوائق رئيسية أخرى تشمل ضعف إنفاذ العقود وتسجيل الممتلكات وحماية حقوق المستثمر (وجميعها عمليات تتسم بإجراءات بيروقراطية التي تستنزف الوقت والمال) بالاضافة إلى ارتفاع الحد الادنى لرأس المال التأسيسي المدفوع. وقد وصل متوسط رأس المال المدفوع إلى ٣٣١٪ من نصيب الفرد من اجمإلى الناتج القومي، في مقابل ٨٥٪ للمتوسط العالمى. غير أن هذه المشكلة أخذت بعداً أكبر في سورية التي تجاوز فيها الحد الأدنى المطلوب ٤٠٠٠٪ من متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي. و بالنسبة لمؤسسات التمويل الأصغر فإن صعوبة إنفاذ العقود أدى للتحفظ الشديد في ممارسات الإقراض واشتراط ضمانات بديلة مثل سندات المديونية، والشيكات المؤجلة الدفع والضمانات الشخصية التي تزيد من محدودية الحصول على تمويل لتصبح مقصورة على أصحاب المشروعات الصغيرة القائمة فقط .

٥ الأفاق المستقبلية والتنمية ألاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، البنك الدولي.

الطلب المحتمل على التمويل الأصغر في المنطقة العربية

تتألف المنطقة العربية، وفقاً لتعريف البنك الدولي من [٦] ٢٠ دولة وإقليم بمجموع سكان ٣٧٠ مليوناً، منهم ٩٥ مليوناً تقريباً يعيشون على أقل من دولارين يومياً. تحتضن الأثنتي عشر دولة التي تضمنها تحليل الطلب مايقرب من ٢٥٠ مليوناً (٦٧٪ من سكان المنطقة) وإجمالي طلب على التمويل الأصغر يبلغ ٢٢ مليون مقترض، طبقاً للتقديرات المتحفظة.

وفقاً للتقديرات تأتي نسبة ٤٠٪ من إجمالي الناتج المحلي من القطاع غير الرسمي، أي من المشروعات الصغيرة [٧] و الصغرى التي تعمل خارج نطاق قانون الضرائب وأنظمة التسجيل. تعتمد الغالبية العظمى من المشروعات الصغيرة المسجلة على مواردها الذاتية أو الإقتراض الخاص لتأسيس اعمالها وتنميتها، بينما تستهدف البنوك الشركات والمؤسسات الكبيرة. و تشير البيانات الواردة في « تقرير ممارسة الأعمال » لعام ٢٠٠٩ إلى أن نسبة محدودة للغاية من الأفراد أو الشركات يحصلون على قروض رسمية في المنطقة العربية، وأن هذه النسبة تنخفض إلى أقل من واحد بالمئة من سكان اليمن، ومن ثم يعتمد السكان على مصادر داخلية لتمويل اعمالهم .

جدول رقم ٢ – قروض القطاع الخاص كنسبة من إجمالي الناتج القومي

الدولة	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
البحرين	٧٨,٢	٩٨,٤	١١٩,٢
مصر	٥٥,٣	٥٠,٦	٤٢,٩
العراق	–	–	–
الأردن	٩٣,١	٩٢,٢	٨٣,٨
لبنان	٧٠,٥	٧٣,٥	٧٥,٩
موريتانيا	–	–	–
المغرب	٥٧,٨	٦٩,٨	٧٧,٤
فلسطين	–	–	–
السعودية	٤٩,٦	٥٤,١	٥٥,٤
السودان	١٣,١	١٢,٦	١٠,٩
سورية	١٤,٩	١٥,١	١٥,٦
تونس	٦٣,٧	٦٤,٣	٦٦,٦

المصدر: مؤشرات التنمية الدولية الصادرة عن البنك الدولي ٢٠٠٩

التغلغل في السوق

نتيجة لغياب منهجية موحده لحساب الطلب على التمويل الأصغر، أعد التقرير سيناريو للطلب المحتمل على تمويل المشروعات الصغيرة و الصغرى باستخدام طريقة حسابية قائمة على السكان في سن العمل ، على النحو التالي:

يبدأ الجدول بحساب عدد السكان في سن العمل، بضرب إجمالي السكان فى نسبه السكان بين ١٥ إلى ٦٤ سنه (نسبة السكان في سن العمل). ثم يحسب الجدول عدد الفقراء في سن العمل، بضرب إجمالي عدد السكان فى سن العمل فى نسبة السكان تحت خط الفقر، ثم إضافة ٢٠٪ من السكان فى سن العمل لتعكس نسبة السكان الذين يعيشون فوق خط الفقر مباشرة، والذين يعانون من صعوبة الوصول للخدمات المالية. يهدف الجدول لتقدير عدد الفقراء تقديراً واقعياً، نظراً لأن عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر أحياناً يقدر بأقل من الحقيقة.

حرصنا على تقديم تقديرات متحفظة للطلب، ونتيجة لنقص بيانات التوظيف سواء عن القطاع الرسمي أو غير الرسمي، نفترض وجود ٤٠٪ من الفقراء في سن العمل يسعون للحصول على قروض التمويل الأصغر. لحساب الطلب على قروض التمويل الأصغر، نفترض أن نسبة ٧٥٪ فقط مؤهلين للحصول على قروض التمويل الأصغر. وبناءاً على هذا التقدير، نتوقع وجود ٢٢ مليوناً فى سن العمل في الوطن العربي مؤهلين للحصول على قروض التمويل الأصغر.

٦ الدول هي الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر والعراق وأيران والأردن و الكويت و لبنان و ليبيا والمغرب وعمان والأراضي الفلسطينية المتمتعة بالحكم الذاتي وقطر والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية وتونس والأمارات العربية المتحدة واليمن.

٧ تعتمده الدراسة تعريف أكثر شيوعاً للمشروعات الصغرى بأنها أعمال يعمل بها حتى خمسة موظفين مدفوعي الأجر في حين يعمل بالمشروعات الصغيرة ما بين ٦ إلى ٤٩ موظف مدفوع الأجر.

تقدير الطلب المحتمل :

١. حساب عدد السكان في سن العمل (٣) = إجمالي عدد السكان (١)* نسبة السكان المُعيلة (النسبة المئوية للسكان في سن العمل) (٢)،

٢. عدد السكان الفقراء في سن العمل (٥) = عدد السكان في سن العمل (٣)*النسبة المئوية للسكان تحت خط الفقر (٤) بالإضافة إلى ٢٠٪ من السكان في سن العمل .

٣. عدد السكان الفقراء في سن العمل الذين يسعون فعلياً للوصول إلى قروض التمويل الصغر (٦) = ٤٠٪ * عدد السكان الفقراء في سن العمل (٥)

٤. عدد السكان الفقراء في سن العمل المؤهلين للحصول على التمويل الأصغر (٧) = عدد السكان الفقراء في سن العمل الذين يسعون للحصول على التمويل الأصغر (٦) * ٧٥٪ منهم مؤهلين للحصول للقروض.

جدول رقم ٣ – الطلب على التمويل الأصغر

الدولة	إجمالي السكان (١)	السكان من١٥–٦٤ (كنسبة من الإجمالي) (٢)	عدد السكان من ١٥–٦٤ (٣)	انسبة السكان تحت خط الفقر (٤)	عدد السكان الفقراء من١٥– ٦٤ عاماً + ٢٠٪ (٥)	عدد السكان الفقراء من١٥–٦٤ الذين ممن يسعون للحصول على التمويل الأصغر (٦)	عدد السكان الفقراء من١٥–٦٤ المؤهلين للحصول على التمويل الأصغر (٧)
البحرين	٧٩١,٤٧٣	٧١٪	٥٦٤,٨٩١	٠٪	١١٢,٩٧٨	٤٥,١٩١	٣٣,٨٩٣
مصر	٨٢,٩٩٩,٣٩٣	٦٣٪	٥٢,٣٩٩,٥٩٩	٢٠٪	٢٠,٩٥٩,٨٣٩	٨,٣٨٣,٩٣٦	٦,٢٨٧,٩٥٢
العراق	٣١,٤٩٤,٢٨٧	٥٦٪	١٧,٥٢٥,٦٩٨	٢٥٪	٧,٨٨٦,٥٦٤	٣,١٥٤,٦٢٦	٢,٣٦٥,٩٦٩
الأردن	٥,٩٥١,٠٠٠	٦٢٪	٣,٦٨٢,٨١٨	١٤٪	١,٢٥٩,٥٢٤	٥٠٣,٨٠٩	٣٧٧,٨٥٧
لبنان	٤,٢٢٣,٥٥٣	٦٧٪	٢,٨٤٦,٧٠٧	٢٨٪	١,٣٦٦,٤١٩	٥٤٦,٥٦٨	٤٠٩,٩٢٦
موريتانيا	٣,٢٩٠,٦٣٠	٥٨٪	١,٩٠٨,٥٦٥	٤٠٪	١,١٤٥,١٣٩	٤٥٨,٠٥٦	٣٤٣,٥٤٢
المغرب	٣١,٩٩٢,٥٩٢	٦٦٪	٢١,١٩٧,١٠٥	١٥٪	٧,٤١٨,٩٨٧	٢,٩٦٧,٥٩٥	٢,٢٢٥,٦٩٦
فلسطين	٤,٠٤٣,٢١٨	٥٢٪	٢,١١١,٠٢٧	٤٦٪	١,٣٩٣,٢٧٨	٥٥٧,٣١١	٤١٧,٩٨٣
السعودية	٢٥,٣٩١,١٠٠	٦٥٪	١٦,٥٠٤,٢١٥	٠٪	٣,٣٠٠,٨٤٣	١,٣٢٠,٣٣٧	٩٩٠,٢٥٣
السودان	٤٢,٢٧٢,٤٣٥	٥٧٪	٢٤,٠٩٥,٢٨٨	٤٠٪	١٤,٤٥٧,١٧٣	٥,٧٨٢,٨٦٩	٤,٣٣٧,١٥٢
سورية	٢١,٠٩٢,٢٦٢	٦٢٪	١٣,٠٣٣,٩٥٥	١٢٪	٤,١٥٧,٨٣٢	١,٦٦٣,١٣٣	١,٢٤٧,٣٥٠
تونس	١٠,٤٣٢,٥٠٠	٧٠٪	٧,٣٠٧,٦٢٥	٤٪	١,٧٣٩,٢١٥	٦٩٥,٦٨٦	٥٢١,٧٦٤
اليمن	٢٣,٥٨٠,٢٢٠	٥٤٪	١٢,٦٩٩,٨٧٦	٤٥٪	٨,٢٨٠,٣١٩	٣,٣١٢,١٢٨	٢,٤٨٤,٠٩٦
الإجمالي	٢٨٧,٥٥٤,٦٦٢		١٧٥,٨٧٧,٣٦٩		٧٣,٤٧٨,١١٠	٢٩,٣٩١,٢٤٤	٢٢,٠٤٣,٤٣٣

المصدر : مؤشرات التنمية الدولية من بيانات البنك الدولي و تمويل التنمية العالمي واشنطن العاصمة .

استناداً إلى بيانات سنابل عن انتشار التمويل الأصغر لعام ٢٠٠٩، توجد فجوة في التغطية قيمتها ١٩ مليون مقترض تقريباً، مما يستلزم ضخ ١٧ مليار دولار أمريكي في محفظة القروض الإجمالية، كما يظهر من خلال نطاق واسع من معدلات التغلغل عبر القطاع كما يوضح جدول رقم ٤. دولتين فقط في المنطقة سجلوا معدلات تغلغل تجاوزت نسبة ال٤٠٪ – و هما المغرب والأردن – مما يشير إلى أن الدول العربية لديها كثير من المجال للنمو لتكون قادرة على تلبية الاحتياجات المالية للعملاء المحتملين .

جدول رقم ٤ – تحليل فجوة المقترضين والمحفظة القروض الإجمالية

الدولة	العدد التقديري للمقترضين المحتملين	متوسط حجم القرض بالدولار الامريكي	الطلب المحتمل بالدولار الأمريكي	الانتشار في ٢٠٠٩	إجمالي محفظة القروض القائمة ٢٠٠٩	معدل التغلغل	عدد المقترضين في فجوة الانتشار	إجمالي محفظة القروض المكافئة لفجوة الانتشار بالدولار
البحرين	٣٣,٨٩٣	٣٥٦	١٢,٠٧٩,٩٨٨	٢,١٧٥	٧٧٥,١٩٣	٪٦,٤٢	٣١,٧١٨	١١,٣٠٤,٧٩٥
مصر	٦,٢٨٧,٩٥٢	٢٦٣	١,٦٥٥,١٤٥,٤٩٠	١,٤٢٤,٨٦٠	٣٧٥,٠٥٨,٦٣١	٪٢٢,٦٦	٤,٨٦٣,٠٩٢	١,٢٨٠,٠٨٦,٨٥٩
العراق	٢,٣٦٥,٩٦٩	١,٤١٧	٣,٣٥٣,١٤٥,٠٥١	٥٥,٢٦٦	٧٨,٣٢٥,١٦٠	٪٢,٣٤	٢,٣١٠,٧٠٣	٣,٢٧٤,٨١٩,٨٩١
الأردن	٣٧٧,٨٥٧	٨١٤	٣٠٧,٥٧٢,١٢١	١٧٢,٤١٣	١٤٠,٣٤٢,٥٥٩	٪٤٥,٦٣	٢٠٥,٤٤٤	١٦٧,٢٢٩,٥٦٢
لبنان	٤٠٩,٩٢٦	١,٦٢٥	٦٦٦,٢٣٢,٠٣٥	٣٨,٠٣٥	٦١,٨١٦,٣٩٤	٪٩,٢٨	٣٧١,٨٩١	٦٠٤,٤١٥,٦٤١
موريتانيا	٣٤٣,٥٤٢	٨٠	٢٧,٣٩٧,٩٣٠	٨٦,١٧٥	٦,٨٧٢,٥٧٥	٪٢٥,٠٨	٢٥٧,٣٦٧	٢٠,٥٢٥,٣٥٥
المغرب	٢,٢٢٥,٦٩٦	٦٦٣	١,٤٧٥,٩٢١,٩٦٦	٩٢٣,٥٥١	٦١٢,٤٣٢,٧٧٢	٪٤١,٤٩	١,٣٠٢,١٤٥	٨٦٣,٤٨٩,١٩٤
فلسطين	٤١٧,٩٨٣	٢,٦٩٤	١,١٢٦,١٩٨,٩٦٧	٣٦,٢٧٠	٩٧,٧٢٤,٥٦٣	٪٨,٦٨	٣٨١,٧١٣	١,٠٢٨,٤٧٤,٤٠٤
السعودية	٩٩٠,٢٥٣	١,١١٣	١,١٠٢,١٩١,٠٠٩	٧,٠٦٤	٧,٨٦٢,٥١٤	٪٠,٧١	٩٨٣,١٨٩	١,٠٩٤,٣٢٨,٤٩٥
السودان	٤,٣٣٧,١٥٢	١,٥٧٠	٦,٨١٠,٣٥١,٧٧٩	٤٩,٥٦٣	٧٧,٨٢٥,٦٠٥	٪١,١٤	٤,٢٨٧,٥٨٩	٦,٧٣٢,٥٢٦,١٧٤
سورية	١,٢٤٧,٣٥٠	٧٦١	٩٤٩,٠٠٧,٤١٩	٢٦,١١٨	١٩,٨٧١,٠٧٥	٪٢,٠٩	١,٢٢١,٢٣٢	٩٢٩,١٣٦,٣٤٤
تونس	٥٢١,٧٦٤	٥٤٨	٢٨٥,٨١٠,٩٣١	٢٠٥,٢٠٦	١١٢,٤٠٧,٢٧١	٪٣٩,٣٣	٣١٦,٥٥٨	١٧٣,٤٠٣,٦٦٠
اليمن	٢,٤٨٤,٠٩٦	١٩١	٤٧٣,٩٥٣,٥٢٣	٤١,٢٦٨	٧,٨٧٣,٧٣٦	٪١,٦٦	٢,٤٤٢,٨٢٨	٤٦٦,٠٧٩,٧٨٧
الإجمالي	٢٢,٠٤٣,٤٣٣	٥٢١	١٨,٢٤٥,٠٠٨,٢٠٨	٣,٠٦٧,٩٦٤	١,٥٩٩,١٨٨,٠٤٨	٪١٣,٩٢	١٨,٩٧٥,٤٦٩	١٦,٦٤٥,٨٢٠,١٦٠

المصدر: هذه النتائج إجمالية وفقاً لمسح قطاع التمويل الأصغر، شبكة سنابل، ٢٠٠٩.

ينبغي أن نؤكد أننا في هذا التقرير استخدمنا معادلة متحفظة لحساب الطلب، خاصة فيما يتعلق بمعدلات القبول والرفض. رغم أننا استخدمنا متوسط حجم القرض الفعلي في حساب حجم الطلب المحتمل على القروض على سبيل التبسيط، إلا أن هذا الاستخدام يعكس أيضاً التركيز على إقراض المشروعات الصغرى، كما يعكس ضعف قدرة مقدمي الخدمات على زيادة حجم القروض الممنوحة للعملاء الناجحين في مشاريعهم، وعلى توسيع محافظ القروض لتلبية الاحتياجات المتنامية للقطاع. و في حالة تنويع مؤسسات التمويل الأصغر لمنتجاتها، بحيث تشمل القروض التعليمية، والتأجير، والتمويل العقاري، وتحويلات الأموال، وتحويلات العاملين بالخارج، نتوقع أن يصل الطلب المحتمل على هذه المنتجات إلى أربع أضعاف .

أكدت دراسات حديثة متعددة وجود عجز هائل في تغطية الطلب على التمويل الأصغر في المنطقة، حيث اكتشفت أن معظم المشروعات الصغيرة و الصغرى تدار بتمويل ذاتي. كما أبرزت الدراسات أن المعوقات الرئيسية للائتمان تتمثل في عدم توافر الضمانات التي تشترطها مؤسسات التمويل الرسمية، وارتفاع سعر الفائدة، والاعتبارات الشرعية بشأن فوائد القروض . وبالإضافة إلى قروض رأس المال لتمويل المشروعات، سجلت المنطقة طلباً كبيراً على منتجات مثل التمويل العقاري وقروض التعليم والادخار والمنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية .

المعروض من التمويل الأصغر في المنطقة العربية

مقدمي خدمات التمويل الأصغر في المنطقة العربية

بنهاية عام ٢٠٠٩، شاركت ٥٠٢ مؤسسة تمويل أصغر عربية في مسح شبكة سنابل السنوي للقطاع، بإجمالي انتشار وصل إلى ٩٦٤,٠٦٧,٣ مقترضاً. يمثل هذا العدد عينة موسعة من مقدمي التمويل الأصغر تشمل مؤسسات تمويل أصغر كبيرة، وبنوك تجارية خفضت سقفها الائتماني لتصل إلى القطاع، وبرامج قروض تمويل أصغر ترعاها الحكومات.

جدول رقم ٥ – الانتشار في عام ٢٠٠٩ طبقاً لمسح سنابل السنوي لقطاع التمويل الأصغر

الدولة	عدد المقترضين	محفظة قروض إجمالية بالدولار الأمريكي	متوسط حجم القرض بالدولار الأمريكي
البحرين	٢,١٧٥	٧٧٥,١٩٣	٣٥٦
مصر	١,٤٢٤,٨٦٠	٣٧٥,٠٥٨,٦٣١	٢٦٣
العراق	٥٥,٢٦٦	٧٨,٣٢٥,١٦٠	١,٤١٧
الأردن	١٧٢,٤١٣	١٤٠,٣٤٢,٥٥٩	٨١٤
لبنان	٣٨,٠٣٥	٦١,٨١٦,٣٩٤	١,٦٢٥
موريتانيا	٨٦,١٧٥	٦,٨٧٢,٥٧٥	٨٠
المغرب	٩٢٣,٥٥١	٦١٢,٤٣٢,٧٧٢	٦٦٣
فلسطين	٣٦,٢٧٠	٩٧,٧٢٤,٥٦٣	٢,٦٩٤
السعودية	٧,٠٦٤	٧,٨٦٢,٥١٤	١,١١٣
السودان	٤٩,٥٦٣	٧٧,٨٢٥,٦٠٥	١,٥٧٠
سورية	٢٦,١١٨	١٩,٨٧١,٠٧٥	٧٦١
تونس	٢٠٥,٢٠٦	١١٢,٤٠٧,٢٧١	٥٤٨
اليمن	٤١,٢٦٨	٧,٨٧٣,٧٣٦	١٩١
الإجمالي	٣,٠٦٧,٩٦٤	١,٥٩٩,١٨٨,٠٥٠	٥٢١

المصدر : نتائج إجمالية وفقاً لمسح قطاع التمويل الأصغر، شبكة سنابل، ٢٠٠٩

احتفظت مصر والمغرب بالهيمنة على السوق العربية، بفضل وجود كبرى مؤسسات التمويل الأصغر بأسواقهما، فمن حيث تركيز المقترضين، سجلت الدولتين نسبة انتشار مجمعة بنسبة ٤٦٪ للمغرب و ٣٠٪ لمصر ، لتترك للدول العشرة الباقية ٢٣٪ من حصة السوق. وتستمر هيمنة مصر والمغرب على المشهد الإقليمي فيما يتعلق بحجم محفظة القروض، حيث وصلت حصتهما المجمعة إلى ٦٢٪، مما يترك للدول العشرة الباقية ٣٨٪ فقط من حصة السوق من المحفظة .

شكل رقم ١ – حصة كل دولة من السوق الإجمالي حسب محفظة القروض

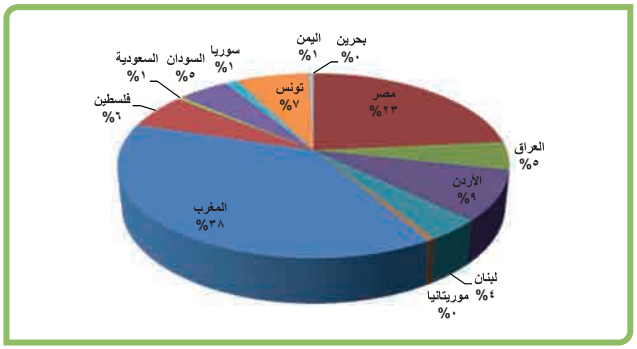

المصدر : مسح قطاع التمويل الأصغر، شبكة سنابل ٢٠٠٩

شكل رقم ٢ – النسبة المئوية للمقترضين من إجمالي المنطقة العربيه لكل دولة لعام ٢٠٠٩

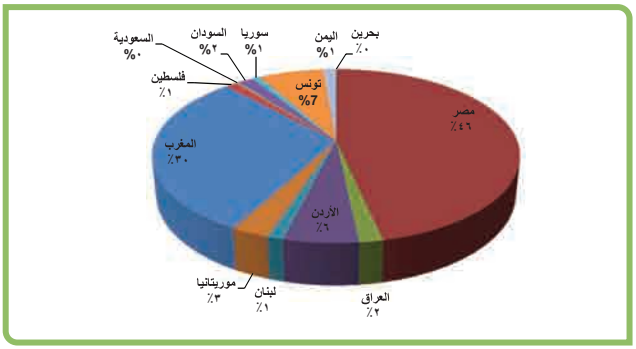

المصدر : مسح قطاع التمويل الأصغر، شبكة سنابل ٢٠٠٩

معدلات النمو في الانتشار والحجم

شهدت مؤسسات التمويل الأصغر في الدول العشرة الكبرى نمواً واضحاً في الانتشار وفي محفظة القروض، حيث سجلت زيادة ١٠٪ في الانتشار و ١٤٪ في محفظة القروض بين ٢٠٠٧ و٢٠٠٩ تم تحقيق معدلات النمو الانتشار والمحفظة هذه من خلال ٦٢ مؤسسة قدمت بياناتها إلى مسح سنابل السنوي لثلاث سنوات متتالية.

جدول رقم ٦ – النمو في عدد المقترضين وإجمالي محفظة القروض

الدولة	٢٠٠٧		٢٠٠٨		٢٠٠٩	
	عدد المقترضين	إجمالي محفظة القروض بالدولار	عدد المقترضين	إجمالي محفظة القروض بالدولار	عدد المقترضين	إجمالي محفظة القروض بالدولار
مصر	٦٧٦,٧٦١	١١٨,٨٣٥,٦٣١	٨٦٨,٨٥٣	١٧٠,٣٤٥,٦٩٠	١,١١٨,٠٩٢	٢١٧,٤٩٤,٤٤٢
العراق	٢١,٨٨٠	٣٠,٠٧٧,٧٦٠	٣٠,٠٧٣	٤٥,٣٩٣,٥٢٢	٤٣,٤٦٦	٦٤,٤٥٥,٤٦١
الأردن	١٠٧,٩٥٢	٩٥,٩٠٢,٢١٩	١٣٧,٧٤٨	١٢٥,٢١٨,٩٦٧	١٥٩,٥١٨	١٣٤,٨٢٥,٩٨٩
لبنان	١٦,٦٠٥	١٥,٣٥١,٢٦١	٢٣,٦٨٧	٢٠,٥٨٤,٥٦٠	٣١,٦٩٥	٢٩,٢٩٠,١٠٤
المغرب	١,٣٢٧,٩٢٨	٧٢١,٥٨٣,٧٢٩	١,٢٤٣,٧٧٦	٦٩٦,٣٩٩,٢٢٣	٩١٩,٠٢٥	٦١١,٦٩٥,٠٧٧
فلسطين	٢١,٣٦٩	٤٣,٤٩١,٥٦٠	٣١,٠١٩	٧٤,٠٢٠,٥٨٦	٣٤,٥٥٥	٨٩,٩٠١,٦٤٢
السودان	١٤,٠٨٤	٢,٩٠٩,٧٤٩	٢٢,٥٦٦	٤,١٥٧,٣٢٤	٢٨,٧٥٥	٥,٠٢٠,٩١٤
سورية	١٧,٤٥٩	١٤,٧١٩,١٩٤	١٧,٨٦٤	١٧,٣٩٢,٠١٥	٢٤,٩٤٠	١٩,١٥٣,٣١٨
تونس	٦٣,٧٩٤	٢٢,٣٢٠,٤٤١	٩٤,٩٥٩	٣٣,٩٩٩,٥٠٨	١٢٣,٠٤١	٤١,٣٥٥,٩٩٧
اليمن	٢٠,٣٢١	٢,٢٦٠,٤٤٠	٢٤,٩٧٦	٣,٢٤١,٤٨٦	٢٨,٧١٤	٣,٥٩٣,٢٩٧
الإجمالي	٢,٢٨٨,١٥٣	١,٠٦٧,٤٥١,٩٨٤	٢,٤٩٥,٥٢١	١,١٩٠,٧٥٢,٨٨١	٢,٥١١,٨٠١	١,٢١٦,٧٨٦,٢٤١

المصدر: مسح قطاع التمويل الأصغر، شبكة سنابل، ٢٠٠٩. والنتائج هي مجموع من ٦٢ مؤسسات التمويل الأصغر التي قدمت معلومات للفترة ٢٠٠٧–٢٠٠٩

تباينت معدلات نمو الانتشار والحجم من دولة لأخرى، حيث شهدت أسواق ناشئة، مثل السودان ولبنان وفلسطين، نمواً ملحوظاً. وواصلت المغرب ومصر احتكارهما لأعلى معدلات الانتشار ومحفظة القروض، غير أن السوق المغربية سجلت انخفاضاً في الانتشار ٣١٪ وانخفاضاً في المحفظة ١٥٪ خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩ ، وقد حدثت هذه الانخفاضات، في المقام الأول، نتيجة لأزمة الديون المتعثرة.

شكل رقم ٣ – معدلات النمو خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩

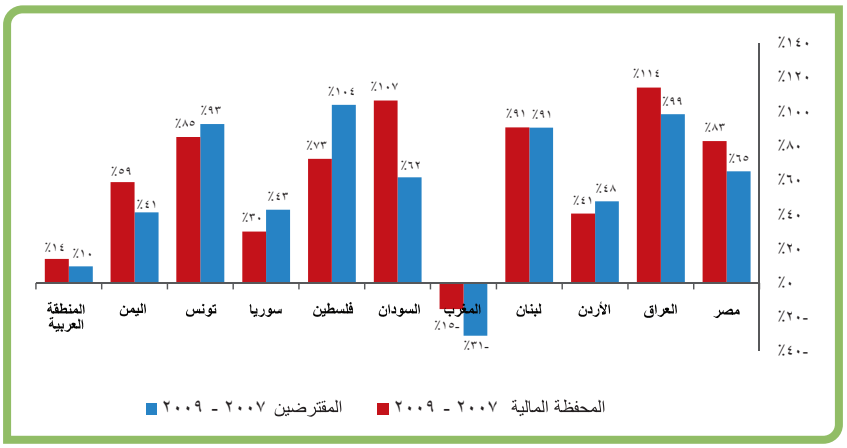

المصدر: مسح قطاع التمويل الأصغر، شبكة سنابل، ٢٠٠٩. والنتائج هي مجموع من ٦٢ مؤسسات التمويل الأصغر التي قدمت معلومات للفترة ٢٠٠٧–٢٠٠٩

تحليل متعمق لمقدمي خدمات التمويل الأصغر في المنطقة العربية

من بين ٥٠٢ مؤسسة تمويل أصغر تقدم لمسح سنابل بيانات الانتشار، توجد حالياً ٥٥ مؤسسة تقدم لسنابل بيانات الأداء لإدراجها في نشرة سوق ميكس. وقد اقتصرا لتحليل المتعمق التالي مؤسسات هذه المجموعة. والجدير بالذكر أن هذه المؤسسات تستحوذ على ٨٢٪ من سوق التمويل الأصغر العربي، من حيث عدد المقترضين.

الانتشار

تشهد المنطقة تباين واضح في حجم مؤسسات التمويل الأصغر التي تعمل بها. ففي ٢٠٠٩ مازالت المؤسسات في معظمها صغيرة بمتوسط عدد مقترضين ٤٤,٥٠١. مع ذلك حققت مؤسسات تونس والمغرب ومصر نجاحاً كبيراً في تحطيم حاجز الانتشار، بمتوسط قاعدة عملاء نشطين ٨٩,١٤٢. تستحوذ المغرب ومصر السواد الأعظم من إجمالي الانتشار في المنطقة العربية.

الهيكل القانوني لمؤسسات التمويل الأصغر

تشكل المنظمات غير الحكومية التي لا تخضع للقطاع المالي الرسمي ٧٠٪ من إجمالي المؤسسات الخمس وخمسين، تليها المؤسسات المالية غير المصرفية بنسبة ١٨٪. حتى ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٩، خدمت مؤسسات التمويل الأصغر غير الحكومية ٢,٣ مليون مقترض بواقع ٩٢ ٪ من إجمالي المقترضين وبإجمالي محفظة قروض ٩٦٥ مليون دولار .

دخلت بنوك تجارية قليلة إلى قطاع التمويل الأصغر، بعد أن شجعها ارتفاع الربحية في القطاع ، بيد أن البيئات القانونية والتنظيمية لم تؤد دورها في تهيئة بيئة مواتية لازدهار القطاع. تشكل سوق التمويل الأصغر المصرية استثناءاً، إذ شهدت دخول عدة بنوك إليها دخولاً مباشراً بخفض السقف الائتماني، حيث سعت هذه البنوك لتنويع محافظها والاستفادة من ارتفاع السيولة بالقطاع المصرفي. بالإضافة إلى بنك الرفاة في فلسطين الذي تأسس في عام ٢٠٠٥ ليصبح أول بنك تمويل أصغر عربي. كما تعمل بنوك عديدة في لبنان والأردن من خلال اتفاقيات شراكة مع شركات خدمات محلية، بحيث تتولى الشركات تمويل القروض وخدمتها، وتشارك في تحمل مخاطر البنوك في مقابل رسوم للخدمة. وينبغي أن نشير إلى قلة عدد البنوك التي تقدم بياناتها إلى سنابل (حتى ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٩ لم يتم إدراج سوى بنك واحد للعينة من بين أعضاء سنابل، بإجمالي محفظة قروض ٣٦ مليون أو ٠,١٧ ٪ من إجمالي الانتشار في المنطقة)، وأن متوسط حجم القرض الذي يقدمه البنك أعلى من متوسط جميع مؤسسات التمويل الأصغر. و الجدير بالذكر أن قوانين التمويل الأصغر في اليمن وسورية خلقت فئة من المؤسسات المالية المتخصصة التي تسمح بتأسيس بنوك تمويل أصغر.

وتحتضن المنطقة عشر مؤسسات مالية غير بنكية تخدم مجتمعة ٦٪ من العملاء وتساهم بقيمة ٨٧ مليون دولاراً أو ٧٪ من إجمالي محفظة القروض القائمة. و من المتوقع أن يتزايد عدد المؤسسات المالية غير البنكية بفضل تبسيط اللوائح التنظيمية الوطنية مما يُسهّل لهذه المؤسسات التسجيل والعمل في مجال التمويل الأصغر. و من المنتظر أن تخلق التغييرات التشريعية الجديدة في مصر وفلسطين فئات خاصة من المؤسسات و الشركات المالية غير البنكية التي تخضع لاشتراطات واضحة بشأن الحد الأدنى لرأس المال وهياكل الملكية والإدارة و معايير موحدة للإفصاح عن البيانات. ومن شأن هذه الاشتراطات أن تعزز قدرة المؤسسات على الوصول إلى قروض تجارية محلية ودولية.

شكل رقم ٤ – توزيع عدد المقترضين حسب نوع المؤسسة

المصدر : مقاييس الأداء المقارن ٢٠٠٩ الصادرة عن سوق ميكس لتبادل معلومات التمويل الأصغر،

شكل رقم ٥ – توزيع إجمالي محفظة القروض حسب نوع المؤسسة

المصدر : مقاييس الأداء المقارن ٢٠٠٩ الصادرة عن سوق ميكس لتبادل معلومات التمويل الأصغر،

منهجية الإقراض

أظهرت العينة الثابتة التي ضمت سبعة وثلاثين مؤسسة أن منهجية الإقراض الفردي تهيمن على الأسواق العربية انتشاراً وحجماً، باستثناء السودان واليمن حيث تغلب على أسوقهما منهجية الإقراض الجماعي.

نظراً لأن متوسط حجم القرض في حالة الإقراض الجماعي يقل كثيراً عنه في حالة الإقراض الفردي، فإن الإقراض الفردي يستحوذ على نسبة من إجمالي محفظة قروض تفوق كثيراً نسبة الإقراض الجماعي. ومن المتوقع أن تستمر الفجوة في الاتساع بين الإقراض الجماعي/التضامني والإقراض الفردي، نتيجةً لتركيز مؤسسات التمويل الأصغر على الإقراض الفردي، خاصة في الدول التي نضجت أسواقها، سعياً لتجاوز المقترضين التقليديين والوصول للأسر التي تعيش فوق خط الفقر مباشرةً ولا تتعامل مع البنوك.

شكل رقم ٦ – توزيع منهجية الإقراض كنسبة مئوية من محفظة قروض إجمالية في ٢٠٠٩

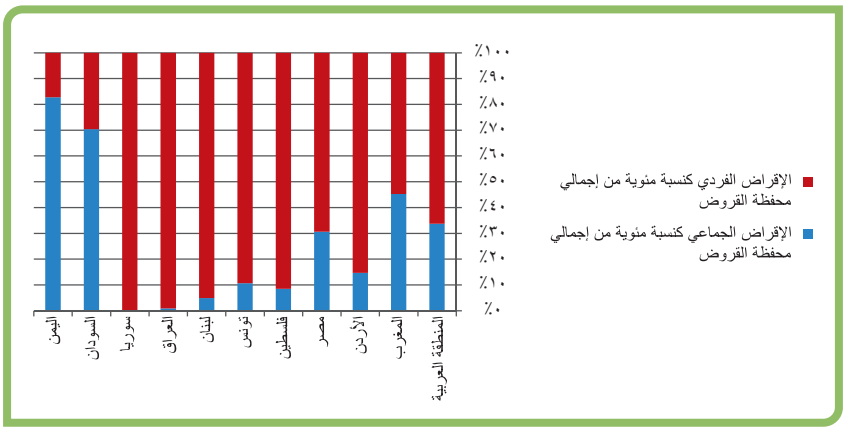

المصدر : مقاييس الأداء المقارن ٢٠٠٩ الصادرة عن سوق ميكس لتبادل معلومات التمويل الأصغر

عمق الانتشار

يمكن قياس عمق الانتشار وفقاً لمؤشرين محددين، وهما نسبة المقترضات إلى إجمالي المقترضين ومتوسط رصيد القرض كنسبة من نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي. يوضح شكل رقم ٧ نتائج المؤشرين في المنطقة العربية بالمقارنة بمناطق أخرى. فيما يتعلق بنسبة المقترضات (معظمهن من عميلات القروض الجماعية أو التضامنية من صاحبات الدخل الأقل في القطاع) سجلت المنطقة العربية نسبة أعلى من المتوسط العالمي البالغ ٦٠٪. وفي الوقت نفسه سجلت المنطقة العربية أقل متوسط لرصيد القرض كنسبة مئوية من نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي بلغت ١٣٪، تليها آسيا بنسبة ١٨٪.

شكل رقم ٧ – النسبة المئوية للمقترضات ومتوسط رصيد القرض / نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في ٢٠٠٩

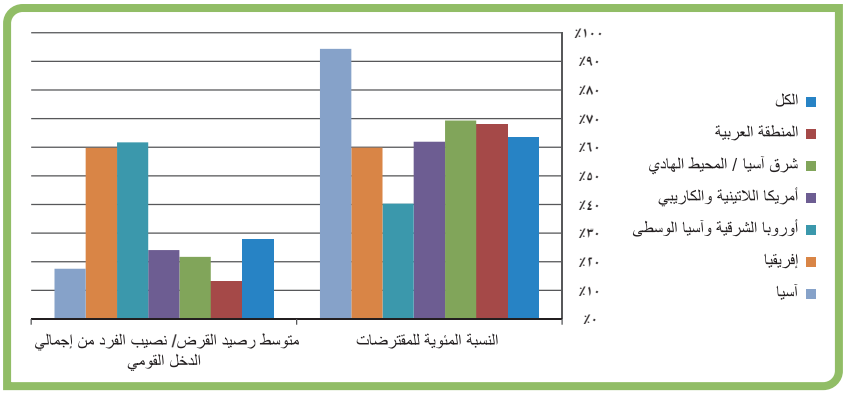

المصدر : مقاييس الأداء المقارن الإقليمية لعام ٢٠٠٩ الصادرة عن سوق ميكس لتبادل معلومات التمويل الأصغر

إستمر الانتشار بين المقترضات في المنطقة العربية بين ٢٠٠٧ و٢٠٠٩ ثابتاً في حدود ٧٠٪ بالرغم من أن دول المنطقة شهدت

تفاوتاً في الانتشار بين المقترضات. يوضح شكل رقم ٨ أن السوق المصرية شهدت زيادة نسبة المقترضات في ٢٠٠٩ بينما انخفضت نسبة متوسط رصيد القرض، مما يدل على تعميق التغلغل في اتجاه القطاع الأكثر فقراً. في المقابل شهدت السوق المغربية والأردنية تحولاً واضحاً في التركيز من الإقراض الجماعي إلى الإقراض الفردي، والذي يتسم بهيمنة الرجال وارتفاع متوسط رصيد القرض.

شكل رقم ٨ – النسبة المئوية للمقترضات ومتوسط رصيد القرض/نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي

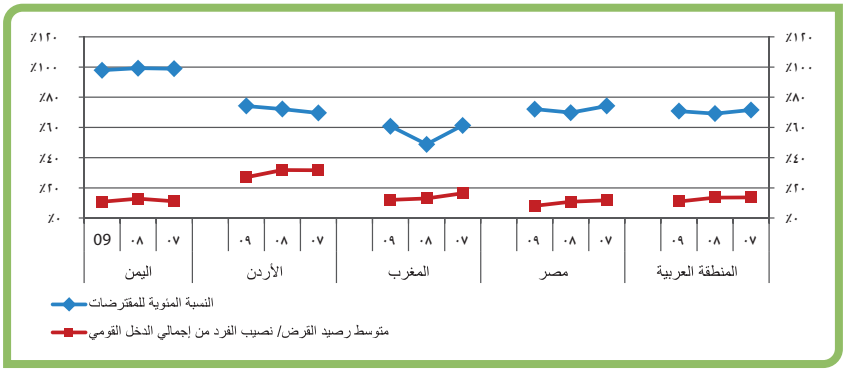

المصدر : سوق ميكس لتبادل معلومات التمويل الأصغر ٢٠٠٧– ٢٠٠٩، وتمثل النتائج وسيطاً حسابياً من بيانات لمجموعة تضم ٣٧ مؤسسات تمويل أصغر وفرت معلومات لأعوام٢٠٠٧–٢٠٠٩

منتجات التمويل الأصغر في المنطقة العربية

مازال نطاق المنتجات والخدمات المتاحة في السوق يتسم بالمحدودية الكبيرة. يأخذ التمويل في الأساس شكل قروض مشروعات صغيرة (أكثر من٩٠٪ من إجمالى الائتمان المقدم) مع ضعف الوصول إلى الخدمات التي تشتد الحاجة اليها مثل المدخرات أو التامين الأصغر أو التحويلات الإلكترونية للأموال أو الحوالات. ويرجع ذلك في الأساس إلى البيئة التنظيمية والقانونية التي تُقيّد انواع الأنشطة التي يمكن أن تضطلع بها المنظمات غير الحكومية، صاحبة الشكل المؤسسي الغالب في المنطقة. في الوقت ذاته، ساهم ضعف المنافسة حتى وقت قريب في غياب الابتكار في المنطقة العربية.

وقد حدث بعض التقدم نحو تنويع المنتجات، مع إتاحة التمويل العقاري وقروض الرهن العقاري في عدد من مؤسسات التمويل ألأصغر. ومع ذلك تمثل القروض العقارية في المتوسط سوى أقل من ١٠٪ من محفظة قروض المؤسسات. وجدير بالذكر أن فلسطين ولبنان قد أخذتا خطوات أوسع نحو تنوع المنتج، مع التوسع في القروض الاستهلاكية.

وشهد القطاع بعض التطورات في منتجات الإقراض الإسلامي التي تلبي احتياجات العملاء الذين يحجمون عن القروض التقليدية لأسباب ثقافية أو دينية. والغالبية العظمى من محفظة القروض الإجمالية الإسلامية في المنطقة تخّص فلسطين، نتيجة لقيام بنك التنمية الإسلامي بتمويل مشروع تمويل إسلامي هناك. كما توجد برامج أصغر حجماً مطابقة للشريعة أيضاً في اليمن والسودان والأردن والعراق.

ومع استمرار بيئة الأعمال والبيئة القانونية في التطور، فمن المحتمل أن تشهد المنطقة مزيداً من التوسع في المنتجات في المستقبل القريب من خلال البنوك المتخصصة في التمويل الأصغر (في سورية واليمن) فضلاً عن مشروعات لاستحداث منتجات جديدة للتأمين الأصغر في الأردن ومصر.

أداء قطاع التمويل الأصغر في المنطقة العربية

الأداء المالي

بمقارنة الأداء المالي للمنطقة العربية بباقي أقاليم العالم، نجد أن المنطقة العربية سجلت أعلى اكتفاء ذاتي تشغيلي واكتفاء ذاتي مالي في العالم بنسبة ١٢٤٪ و١٢١٪ على التوالي، تليها منطقة أسيا والمحيط الهادئ بنسبة ١١٥ ٪ و ١١٢ ٪ على التوالي. وفي المنطقة العربية نفسها حققت مصر أعلى مستويات الاكتفاء الذاتي. وبما أن الاكتفاء الذاتي يتضمن تغطية جميع التكاليف التشغيلية والمالية فإنه يعطي مؤشراً أيضاً لتحقيق الربحية في المنطقة العربية في ٢٠٠٩.

جدول رقم ٧ – الأداء المالي

المؤشر	المنطقة العربية	المغرب	مصر	الأردن	فلسطين	اليمن	لبنان	السودان
العائد على الأصول	٣٪	٠٪	٨٪	٧٪	٢٪	٢٪	٣٪	١٪
العائد على حقوق الملكية	١٠٪	١٪	٢١٪	١٥٪	٤٪	٣٢٪	١١٪	١٠٪–
الاكتفاء الذاتي التشغيلي	١٢٤٪	١٠١٪	١٦٨٪	١٣٣٪	١٢٥٪	١٠٧٪	١٣٥٪	٦٦٪
الاكتفاء الذاتي المالي	١٢١٪	٩٤٪	١٦٨٪	١٣٣٪	١١٢٪	١٠٧٪	١٣٥٪	٦٦٪
نسبة الإيرادات المالية	٢٢٪	٢٠٪	٢٢٪	٢٦٪	١٥٪	٣٠٪	١٨٪	٢٣٪
هامش الربح	١٨٪	٧٪–	٤١٪	٢٥٪	١٧٪	٧٪	٢٦٪	٥٠٪–
العائد الاسمي على إجمالي محفظة القروض	٣٣٪	٣١٪	٣١٪	٣٥٪	١٦٪	٤٢٪	٣١٪	٦٥٪
العائد الحقيقي على إجمالي محفظة القروض	٢٥٪	٢٧٪	١٧٪	٣٦٪	١١٪	٣١٪	٢٨٪	٤٩٪
نسبة الإنفاق الإجمالي	٢٠٪	٢٥٪	١٤٪	٢٤٪	١٤٪	٢٩٪	١٥٪	٢٢٪
نسبة الإنفاق المالي	٤٪	٤٪	٥٪	٤٪	١٪	٦٪	٠٪	٣٪
نسبة نفقات مخصصات خسائر القروض	١٪	٥٪	١٪	١٪	٠٪	٠٪	١٪	٢٪
نسبة النفقات التشغيلية	١٥٪	١٤٪	٨٪	١٨٪	١١٪	٢٤٪	١٤٪	١٧٪
نسبة نفقات العاملين	١٠٪	٩٪	٧٪	١٢٪	٧٪	١٧٪	١٠٪	١٢٪
نسبة النفقات الإدارية	٤٪	٥٪	٢٪	٥٪	٤٪	٧٪	٤٪	٥٪
نسبة نفقات التصحيح	٣٪	١٪	٤٪	٠٪	٣٪	٥٪	١٪	٦٪

المصدر : سوق ميكس لتبادل معلومات التمويل الأصغر ٢٠٠٧– ٢٠٠٩، وتمثل النتائج وسيطاً حسابياً من مجموعة بيانات تضم ٥٥ مؤسسة تمويل أصغر لعام ٢٠٠٩

كما سجلت المنطقة العربية متوسط لعائد على الأصول ٣,٤٪، متفوقةً على المتوسط العام لكل المناطق في العالم، تليها منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي بعائد ٢,٢٪[٨]. وقد تحقق هذا العائد على الأصول من خلال نسبة إيرادات مالية التي بلغت نسبتها ٢٢,٩١٪ و هي الأقل مقارنتاً بباقي المناطق.

٨ – المصدر :تقرير مقاييس الأداء المقارن وتحليل التمويل الأصغر العربي لعام ٢٠٠٩

شكل رقم ٩ – الاتجاهات: توزيع العائد على الأصول في المنطقة العربية

المصدر : سوق ميكس لتبادل معلومات التمويل الأصغر ٢٠٠٧– ٢٠٠٩، وتمثل النتائج وسيطاً حسابياً من مجموعة بيانات تضم ٥٥ مؤسسة تمويل أصغرلعام ٢٠٠٩

الأداء التشغيلي

رغم أن نفقات التشغيل إلى محفظة القروض سجلت ٢١,٤٪ وهي أعلى من مناطق أخرى في العالم، لكن لا يزال هناك مجال لتحسين هذه النسبة، حيث أن مؤسسات التمويل الأصغر في مرحلة نموها وبالتالي فإن جميع تكاليفها التشغيلية تنسّب إلى حجم أصول أصغر. وقد سجلت المنطقة تكلفة ٨٦ سنتاً أمريكياً للمقترض، ويمكن أن تعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع التكلفة في فلسطين والسودان، نظراً لأن الأخيرة حتى الآن في مرحلة النمو التي ترتفع فيها التكلفة/المقترض، قبل أن تتحقق فعالية التكلفة مع زيادة الحجم .

جدول رقم ٨ – الأداء التشغيلي

المؤشر	المنطقة العربية	المغرب	مصر	الأردن	فلسطين	اليمن	لبنان	السودان
التكاليف التشغيلية / محفظة قروض إجمالية	٢١٪	٢٦٪	١٣٪	٢٠٪	١٨٪	٣٥٪	٢٠٪	٥٩٪
مرتبات الأفراد /محفظة قروض إجمالية	١٤٪	١٦٪	١٠٪	١٤٪	١١٪	٢٥٪	١٢٪	٣٧٪
متوسط المرتبات /متوسط نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي ٪	٢,٦٢	٢,٦١	١,٤٢	٣,٤٢٥	٦,٧٢٥	٢,٦٨	١,٩٧	٦,٣٣
التكلفة للمقترض (سنت)	٨٦	٨٦	٢٨	١٤٧	٢٨٠	٤٣	١٦٦	١١٢
التكلفة للقرض (سنت)	٨٤	٨٦	٢٨	١٤٧	٢٨٠	٤٣	١٩٣	١١٢
نسبة المقترضين إلى العاملين	١١٥	١١٨	١٥٥	١٥٤	٦٣	٩١	١٤٤	٥٣
نسبة القروض إلى العاملين	١١٥	١٢٠	١٥٥	١٥٤	٦٣	٩١	١٤٤	٥٣
عدد المقترضين إلى موظفي القروض	٢٠٢	١٧١	٢٦٨	٢٧٨	١٤٥	١٥٧	٢٢٨	٨٣
عدد القروض لكل موظف إقراض	٢٠٢	١٧١	٢٦٨	٢٧٨	١٤٦	١٥٧	٢٢٨	٨٣
نسبة موظفين القروض من إجمالي الموظفين	٥٦٪	٦٦٪	٥٥٪	٥١٪	٥١٪	٥١٪	٦٠٪	٦٢٪

المصدر : سوق ميكس لتبادل معلومات التمويل الأصغر ٢٠٠٧– ٢٠٠٩، وتمثل النتائج وسيطاً حسابياً من مجموعة بيانات تضم ٥٥ مؤسسة تمويل أصغر لعام ٢٠٠٩

بلغ متوسط المعدل الإقليمي للقروض لكل موظف في المنطقة العربية ١١٥ قرض لكل موظف في ٢٠٠٩، مع نجاح المؤسسات الأقدم في تجاوز المتوسط العالمي بفاصل كبير. بالرغم من ذلك فإن معدل الإنتاجية العالي يتطلب سياسات وإجراءات اقوى لضمان أنها لن تؤدي إلى ممارسات متساهلة في الإقراض وارتفاع معدل مخاطر محافظ القروض .

شكل رقم ١٠- عدد القروض /موظفي القروض لعام ٢٠٠٩

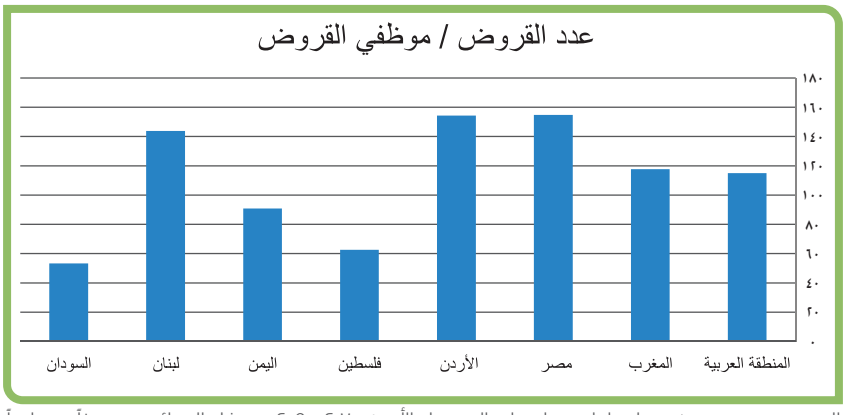

المصدر : سوق ميكس لتبادل معلومات التمويل الأصغر ٢٠٠٧- ٢٠٠٩، وتمثل النتائج وسيطاً حسابياً من مجموعة بيانات تضم ٥٥ مؤسسة تمويل أصغرلعام ٢٠٠٩

جودة محفظة القروض

حافظت محفظة القروض على ارتفاع جودتها، برغم أزمة التوقف عن السداد في السوق المغربية في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ وعدم الإستقرار في بعض الأسواق مثل فلسطين والعراق. تخطت جودة محفظة القروض بصفة عامة المتوسط العالمي، واحتلت المنطقة العربية المرتبة الثانية في انخفاض نسبة تأخر في السداد أكثر من ٣٠ يوماً ونسبة تأخر في السداد أكثر من ٩٠ يوماً على مستوى العالم – بعد أسيا – بنسبة ٢,٨٪ و ١,٩٪ على التوالي. كما سجلت المنطقة ايضاً أقل معدل شطب للديون المعدومة بنسبة ٠,٢٨ ٪. و تتسم مؤسسات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عموماً بالتحفظ والتحوط، وتحتفظ بمستويات تغطية مخاطر أعلى من المتوسط .

شكل رقم ١١ – نسبة تأخر في السداد أكثر من ثلاثين يوماً

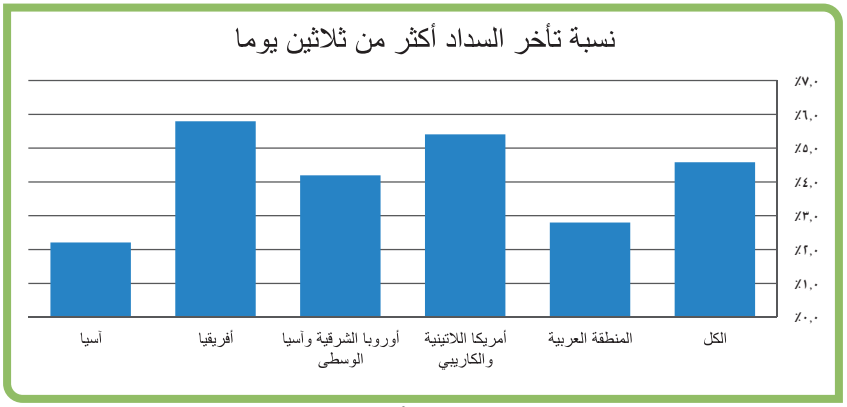

المصدر : سوق ميكس لتبادل معلومات التمويل الأصغر ٢٠٠٧- ٢٠٠٩، وتمثل النتائج وسيطاً حسابياً من مجموعة بيانات تضم ٥٥ مؤسسة تمويل أصغرلعام ٢٠٠٩

مصادر التمويل

وصل إجمالي تمويل مؤسسات التمويل الأصغر التي تضمنها تقرير مقاييس الأداء المقارن ٢٠٠٩ إلى ٧٩٤ مليون دولاراً أمريكياً حتى ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٩. شكلت المؤسسات المالية المصدر الأساسي للتمويل بإجمالي ٢٨٥ مليون دولار، مما أدى لتسجيل نسبة الدين إلى حقوق الملكية تساوي ٩٣٪. بالرغم من ذلك، إلا أن هذه النسبة تتفاوت تفاوتاً كبيراً بين دول المنطقة، فبينما تعتمد غالبية مؤسسات العراق وفلسطين ولبنان على المنح وحقوق الملكية، نجحت مؤسسات المغرب والأردن ومصر واليمن في توفير الرفع المالي لقاعدة حقوق الملكية من خلال جذب قروض تجارية.

و بفحص الاتجاهات في المنطقة العربية استناداً إلي قاعدة البيانات للمؤسسات السبع والثلاثين التي وفرت بياناتها لثلاثة سنوات متتالية، رصدنا انخفاض نسبة الدين إلى حقوق الملكية بالمغرب في ٢٠٠٩، رغم أنها لا تزال الأعلى عربياً، إلى ١٩٥٪ من ٤٢٣٪ في ٢٠٠٨. أما فلسطين واليمن فقد شهدتا اتجاهاً نحو الزيادة الإيجابية في هذه النسبة على مدى الأعوام الثلاثة الماضية.

شكل رقم ١٢ – الهياكل التمويلية للمنطقة العربية

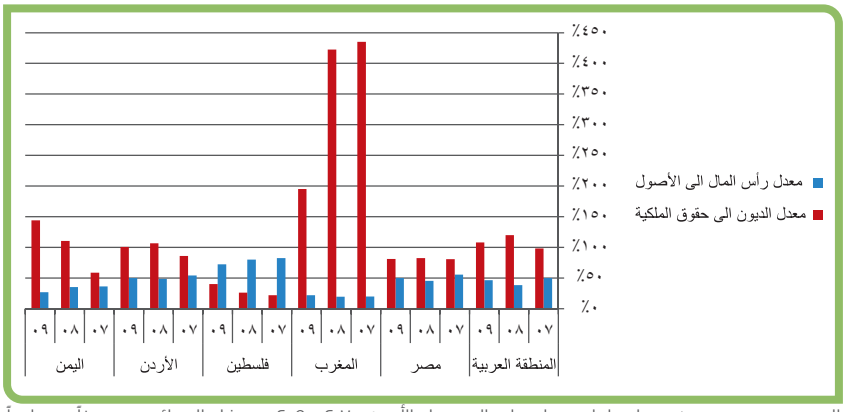

المصدر : سوق ميكس لتبادل معلومات التمويل الأصغر ٢٠٠٧– ٢٠٠٩، وتمثل النتائج وسيطاً حسابياً من مجموعة بيانات تضم ٣٧ مؤسسات تمويل أصغر وفرت معلومات لأعوام٢٠٠٧–٢٠٠٩

أنواع مصادر التمويل

تاتي غالبية مصادر التمويل من المؤسسات المالية (ما يقرب من ٧٠٪) ومعظمها موجه إلى المغرب. و قد منح قانون التمويل الأصغر في المغرب البنوك المحلية تسهيلات إجرائية لإقراض المنظمات غير الحكومية، مما أثمر عن زيادة ملحوظة في التمويل التجاري. في نهاية عام ٢٠٠٩ استحوذت المؤسسات المغربية على نسبة ٦٩٪ من مجموع الاقتراض التجاري في المنطقة. و مع ذلك، انحصر معظم هذا التمويل في عدد محدود من المؤسسات الكبرى، وعجزت مؤسسات عديدة من الفئة الأصغر حجماً عن الوصول إليه. وبما أن مصر تفرض قيوداً على استخدام أصول المنظمات غير الحكومية كضمانات قروض، فقد اقتصر تمويل المنظمات غير الحكومية على خطوط ائتمان قليلة مضمونة بودائع دولارية. ومع ذلك تاتي مصر في المرتبة الثانية بعد المغرب من حيث حجم التمويل بنسبة ١٩,٥٪ ويرجع ذلك في الأساس إلى الودائع الدولارية التي اتاحتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لصالح عدد من المؤسسات المصرية، مما مكّن هذه المؤسسات من استخدامها في الرفع المالي والتمويل بالدين من البنوك التجارية. غير أن هذه الضمانات لم تتيح للمنظمات غير الحكومية المصرية أن تزيد من نسبة الرفع المالي مع البنوك التجارية زيادة كبيرة، حيث سجلت ٨٠٪ فقط كمتوسط الدين إلى إجمالي الأصول.

شكل رقم ١٣ – هيكل مصادر التمويل حسب النوع

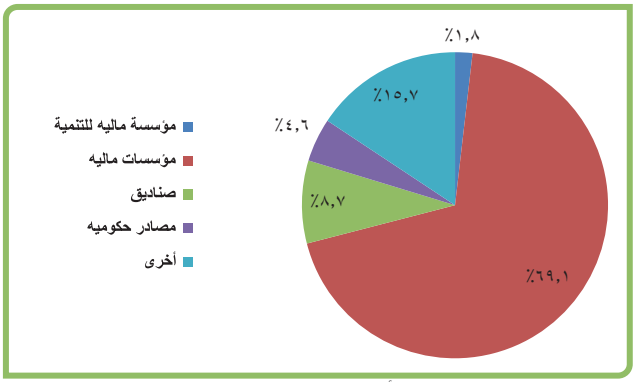

المصدر: مقاييس الأداء المقارن ٢٠٠٩ الصادرة عن سوق ميكس لتبادل بيانات التمويل الأصغر

شكل رقم ١٤ – هيكل مصادر التمويل حسب الدولة

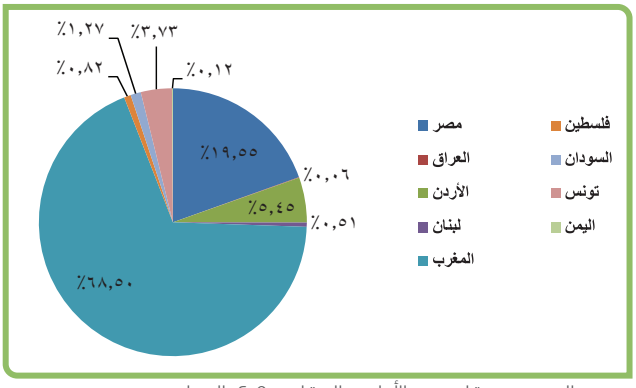

المصدر: مقاييس الأداء المقارن ٢٠٠٩ الصادرة عن سوق ميكس لتبادل بيانات التمويل الأصغر

مصادر التمويل المحلي و مصادر التمويل الأجنبي

يلعب الممولون المحليون دوراً رئيسياً في قطاع التمويل الأصغر بتوفير ٧٥٪ من التمويل بواقع ٣,٦٣٩ مليون دولاراً. وبفضل هذه المشاركة الفعالة للبنوك المحلية، توافرت نسبة عالية من التمويل بالعملة المحلية، مما منح المؤسسات ميزة كبيرة تتمثل في إعفائها من إدارة مشكلات عدم تطابق قيم العملات الأجنبية، وما يرتبط بها من متطلبات تشغيلية يومياً. تتركز غالبية التمويل المحلي في عدد قليل من مؤسسات التمويل الناضجة نسبياً في المغرب ومصر. و بصفة عامة تتسم مساهمات مصادر التمويل الخارجي في القطاع بالتواضع الشديد، حيث لا تتجاوز ٢٥٪ فقط من إجمالي التمويل بواقع ١,١٩٦ مليون دولار. غير أن هذه النسبة تتفاوت تفاوتا كبيراً بين دول المنطقة.

فبينما تحصل دول مثل العراق وفلسطين على معظم تمويلها من مصادر خارجية، فإن دولاً أخرى مثل اليمن تحصل على الجزء الأكبر من تمويلها من المصادر المحلية. و في المغرب تتاح مجموعة كبيرة من القروض بالعملة المحلية للمؤسسات بشروط وآجال سداد متنوعة، مما أسهم في إنجاز معدلات نمو مبهرة. و على النقيض من المغرب، في مصر تواصل البنوك المحلية حصر تمويلها في خطوط ائتمان مضمونة بودائع دولارية، مما لا يتماشى مع تاريخها الطويل في التعامل مع تلك المؤسسات.

شكل رقم ١٥ – مقارنة مصادر التمويل المحلي بمصادر التمويل الأجنبي (٪)

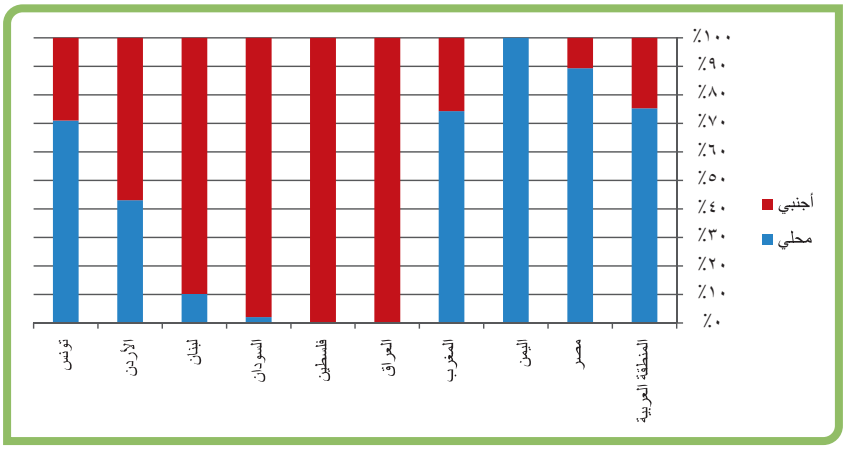

المصدر : مقاييس الأداء المقارن لعام ٢٠٠٩ الصادر عن سوق تبادل بيانات التمويل الأصغر

تمويل الحكومات والجهات المانحة

استخدام المنح للتمويل بدأ في الانحسار في حين واصل دعم المانحين انتشاره في صورة ضمانات قروض أو آلية مشاركة المخاطرأوبرامج قروض مدعومة. هذه هي الحال تحديداً في العراق ولبنان وفلسطين حيث لم يلاقي التمويل التجاري نجاحاً كبيراً حتى ألان. و قد واصلت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الاضطلاع بدورها في المنطقة بوصفها أكبر جهة تمويل بالمنح. ولكن نظراً لتغير الأولويات نحو الأسواق الصغيرة الناشئة، أصبح التمويل بالمنح لتنمية محفظة القروض أكثر ندرة واضطرت مؤسسات عديدة إلى طلب تمويل أعلى تكلفة، مما فرض ضغوط على ربحيتهم .

شروط التمويل الرئيسية

باستثناء مصر وفلسطين، حيث مازالت المؤسسات تعتمد على التمويل قصير الأجل (مثل السحب على المكشوف من البنوك المحلية في حالة مصر)، تمكنت غالبية المؤسسات من الوصول إلى مصادر تمويل أطول أجلاً بمتوسط فترة سداد ٤٣ شهراً. وهذا يتيح لإدارة المؤسسات المرونة اللازمة للتخطيط و توسيع محفظة قروض المشروعات ويؤدي في نهاية المطاف إلى توفير تمويل أطول أجلاً للمشروعات الصغيرة و الصغرى التي تخدمها .

غالبية الفوائد التي تدفعها مؤسسات التمويل الأصغر ثابتة فبينما يمثل هذا ميزة للمؤسسات عندما تتزايد سعر الفائدة، فإنه يصبح خسارة في بيئة ينخفض فيها سعر الفائدة، حيث تعجز المؤسسات عن تخفيض سعر فائدة للمقترضين بما يتناسب مع سعر الفائدة السائد محلياً. وبالنسبة للتسعير، في حين مازالت المؤسسات الفلسطينية تعتمد على أسعار فائدة ميسرة لتمويل محفظتها، فإن المؤسسات المغربية هي الأكثر تماشياً مع أسعار الفائدة التجارية ولديها القدرة على تمويل الدين بأسعار فائدة تنافسية، وهي تستفيد في ذلك من علاقاتها الراسخة وقوة التزام البنوك المحلية، ودعم الحكومة، وشدة اهتمام المستثمرين الدوليين.

الأداء الاجتماعي

في ظل ارتفاع معدلات النمو في مؤسسات التمويل الأصغر بالمنطقة العربية، وتحسن الإنتاجية، وتأسيس أُطر تنظيمية جديدة سمحت بدخول مؤسسات تجارية، وتزايد الحاجة للمحافظة على معدلات عالية من الإنتاجية والفعالية، تتزايد الآن أهمية ضمان التزام قطاع التمويل الأصغر بأداء مهمته الاجتماعية.

في عام ٢٠٠٨، أرسلت واحد وعشرين[٩] مؤسسة تمويل أصغر عربية مؤشرات الأداء الاجتماعي إلى ميكس – سوق تبادل معلومات التمويل الأصغر من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للمرة الأولى، وقد تزايد العدد في عام ٢٠٠٩ إلى أربعة وعشرين مؤسسة تمويل أصغر وكانت المؤسسات التي ارسلت تقاريرها حول الأداء الاجتماعي من منطقة الشرق الوسط وشمال أفريقيا تشكل خليطاً من المؤسسات الناضجة والمؤسسات الناشئة، وتضم سبع منظمات غير حكومية وخمس مؤسسات مالية غير بنكية وبنك واحد ووكالة واحدة تابعة للأمم المتحدة .

تشترك هذه المؤسسات جميعاً في أهداف تخفيف حدة الفقر وتنمية المشروعات القائمة وخلق فرص عمل. وتتميز هذه المؤسسات بنسبة انتشار عالي بين النساء، ارتكازاً على منهجية الإقراض الجماعي، ويتركز انتشارهم الجغرافي غالباً في المناطق الحضرية وشبه الحضرية. بالإضافة إلى أن ثمانية من تلك المؤسسات تتولى إقراض الأقليات العرقية واللاجئين الفلسطينيين .

غالبية هذه المؤسسات تقدم على الأقل بعض الخدمات غير المالية، أكثرها شيوعاً خدمات تمكين المرأة (التدريب على مهارات الأعمال لتحسين فرص العمل للنساء والتدريب على القيادة النسائية والتوعية بحقوق المرأة) يليها خدمات المشروعات (تنمية مهارات الشركات وخدمات تنمية الأعمال) وتعليم الكبار (التثقيف المالي والتعليم الصحي الأساسي). كما تقوم خمس مؤسسات عربية على الأقل بتقديم بعض الخدمات الصحية لعملائها.

وبينما تبنت معظم مؤسسات التي تقدم بياناتها هدف الحد من الفقر، لم تستطع سوى أربعة منها فقط تقديم بيانات عن عملائها تحت خط الفقر، لتحديد مستوى الفقر لعملائهم. في عام ٢٠٠٩ أعلنت مؤسسة واحدة فقط من المغرب أنها قد اختبرت مؤشر الخروج من الفقر. أما المؤشرات وأدوات تقييم الفقر التي شاع استخدامها في المؤسسات فهي مسح نفقات ودخل الأسرة، تليها مؤشرات الإسكان والأمن الغذائي وبعض المؤشرات البديلة الخاصة بالمؤسسات والتصنيفات التشاركية للثروة واختبارات قياس المتوسط.

ومن بين الطرق المهمة لتقييم الأداء الأجتماعى للمؤسسة هي استخدام مبدأ شفافية التسعير وممارسات تجنب الإفراط في المديونية، وهما مبدئين من مبادىء حماية العميل يروج لهما مركز الإدماج المالي، وقد تبناهما كثيرمن مؤسسات التمويل الأصغر والمستثمرين في شتى أنحاء العالم. وحالياً تنشأ المغرب و الأردن وفلسطين ومصر أنظمة معلومات ائتمانية جديدة لمعالجة هذه المسائل كما أعلنت مؤسسات كثيرة عن تعديل منتجاتها (مواعيد سداد أقساط وشروطها) من أجل تجنب إغراق العملاء في المديونية .

٩ أرسلت واحد وعشرين مؤسسة مؤشرات الأداء الاجتماعي من بين المؤسسات السبع وخمسين التي قدمت بياناتها إلى سوق تبادل معلومات التمويل الأصغر ٢٠٠٨.

جدول رقم ٩- مؤشرات الأداء الأجتماعي الرئيسية في عام ٢٠٠٨

تجنب الإفراط في المديونية	عدد مؤسسات التمويل الأصغر	شفافية التسعير	عدد مؤسسات التمويل الأصغر
تشمل مراجعة إجراءات القروض تقييم قدرة العميل على سداد القرض	٢١	إتاحة الفرصة للعميل لطرح الأسئلة والحصول على معلومات قبل توقيع العقد	٢١
سياسات مراجعة إجراءات القروض تعطي صانعي القرار توجيهات صريحة بشأن حدود الدين للمقترض	٢٠	تستخدم لغة واضحة في العقود و المعلومات وتوفير ملف شامل بالأسعار والبنود والشروط	١٩
عملية الاكتتاب الائتماني تشمل فحوصات لتاريخ المقترض	١٩	تتناول بيانات الاتصال مدى إلمام العميل بالقراءة والكتابة	١٨
ضمان مرونة خيارات منتجات القروض لتناسب أعمال العملاء واحتياجات الأسرة	١٦	يتلقى العميل إيصالات بالمعاملات وكشوف حساب دورية واضحة ودقيقة	١٧
لا تكتفي المؤسسة بضمانات الدفع فقط	١٤	يطلع العميل على الغرامات ورسوم السداد المبكر قبل توقيع العقد	١٧
يتلقى العملاء تدريب على تقييم قدرتهم على تحمّل المديونية	٩	يتم نشر وعرض وتوفير سعر الفائدة وأسعار المنتجات الأخرى	١٥
تحصل الإدارة بصفة دورية على معلومات حول مستويات الدين بين عملائها	٩	يتم إدراج جدول خدمة الدين في العقد بحيث يُفصّل الفوائد والرسوم الأساسية ويظهر قيمة الأقساط ومواعيد سدادها	١٢
تقييم النظراء في منهجيات الإقراض الجماعي	٧	غير متاح	غير متاح

اللوائح التنظيمية للتمويل الأصغر في العالم العربي ــ التطورات وألاتجاهات الرئيسية

تواصل الحكومات العربية مسيرة إصلاح مناخ الأعمال، في محاولة منها لتشجيع الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر. تتمحور غالبية الإصلاحات حول إجراءات تأسيس المشروعات وتخفيض متطلبات الحد الأدنى لرأس المال المدفوع، وتبسيط الإجراءات الإدارية وترشيد المعاملة الضريبية. خفضت مصر والأردن وتونس واليمن الحد الأدنى لرأس المال في ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بنسبة ٨٠٪ و ٩٧٪ في مصر والأردن على التوالي.[١٠] و بوصفها الأكثر تطبيقاً للإصلاحات في المنطقة، حققت مصر إنجازات جديدة نحو تبسيط إجراءات تسجيل الملكية وإعداد قواعد جديدة للقيد فى بورصة القاهرة، وحماية حقوق أصحاب حصص الملكية الصغيرة، وتأسيس مكتب استعلام ائتماني خاص.

كما بدأت الدول العربية تضطلع بجهود تنظيمية وقانونية بارزة من أجل دمج قطاع التمويل ألأصغر في الأنظمة المالية الرسمية. وتواصل المنظمات غير الحكومية ضغوطها من أجل سن لوائح تنظيمية شفافة وحاسمة تسمح لها "بالتحول" إلي مؤسسات مالية ربحية مُنظّمة وتجيز لها استخدام المدخرات الصغرى، وهي خدمة مالية هامة للفقراء ومصدر مهم لتمويل التوسع في خدمات المؤسسات. في سورية واليمن صدقتت الحكومة على قوانين جديدة تتيح إصدار تراخيص لبنوك متخصصة في التمويل الأصغر. تجيز القوانين الجديدة لبنوك التمويل الأصغر تقديم خدمات مصرفية متنوعة، أهمها تمكين عملاء المشروعات الصغيرة والصغرى من الحصول على منتجات الإدخار للمرة الأولى. ولكن لم تتقدم سوى مؤسسات قليلة للحصول على هذا الترخيص نتيجة للإجراءات الطويلة والمعقدة للتسجيل والترخيص وغياب إرشادات توجيهية واضحة. وبينما لا يوجد قانون أو لائحة واضحة تحظر على المنظمة غير الحكومية امتلاك أسهم في شركة تجارية أو مبادلة محفظتها أو أصولها الأخرى أو كليهما بأسهم في شركة تجارية، فإن معظم الهيئات الرقابية تمنع مثل هذا المعاملات. لذلك فهناك حاجة للمزيد من التوضيح بشأن تحويل المنظمات الحكومية إلى مؤسسات مالية ربحية.

١٠ تقرير ممارسة الأعمال لعام ٢٠٠٩ الصادر عن البنك الدولي

جدول رقم ١٠ – لمحة عامة على تنظيمات مؤسسات التمويل الأصغر

الدولة	لائحة تنظيمية محددة للتمويل الأصغر	المدخرات		سعر الفائدة على رأس المال		مكتب ائتمان /تبادل معلومات		
		مؤسسات تمويل اصغر	مؤسسات بريدية	بنوك	مؤسسات تمويل اصغر ومنظمات غير حكومية	بنوك	مؤسسات مالية غير بنكية	مؤسسات تمويل اصغر ومنظمات غير حكومية
مصر	معلق	لا	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم
العراق	لايوجد	لا	---	لا	نعم	لا	لا	لا
الأردن	لايوجد	لا	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم
لبنان	لايوجد	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	معلق
المغرب	يوجد	لا	نعم	نعم	لا	نعم		معلق
فلسطين	يوجد	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم
السودان	يوجد	لا	لا	نعم	نعم	نعم	معلق	معلق
تونس	يوجد	لا	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا
اليمن	يوجد	نعم	نعم	لا	نعم	لا	لا	تحت الأختبار

مازالت المنظمات غير الحكومية هي النموذج المؤسسي الأساسي في المغرب، وقد اشترط عليها البنك المركزي التسجيل لدى مكتب الائتمان المركزي منذ أواخر ٢٠٠٩. تهدف هذه الجهود إلى تحسين الأداء الإحترافي لمؤسسات قطاع التمويل الأصغر وضمان إتباعها لمعايير موحدة، فضلاً عن المساهمة في غلق الفجوة المعلوماتية التي تعرقل جهود إدارة المخاطر في هذه المؤسسات. في مصر، بينما تتاح لمؤسسات التمويل الأصغر غير الحكومية فرصة المشاركة في مكتب أى – سكور (Score–I) لمعلومات الائتمان، وهو أول مكتب ائتماني تابع للقطاع الخاص في مصر، إلا أن المؤسسات احجمت عن التعامل مع المكتب لارتفاع تكلفة الاستعلام، ولجئت بدلاً من ذلك لإنشاء نظام تبادل معلومات بين أعضاء الشبكة المصرية للتمويل الأصغ. وبالمثل، أنشئت المؤسسات الأردنية الأعضاء في شبكة التمويل الأصغر بالأردن قاعدة بيانات مركزية يقومون من خلالها بتبادل المعلومات الائتمانية للعملاء بشكل غير رسمي منذ عام ٢٠٠٨ .وفي فلسطين اختلف الوضع، حيث أنشئت سلطة النقد الفلسطينية مكتب ائتماني وطني في عام ٢٠٠٩ ودعت كبرى مؤسسات التمويل الأصغر إلى المشاركة فيه. أما في معظم دول المنطقة الأخرى، فمازالت منظمات التمويل الأصغر إما محرومة من المشاركة في نظام المعلومات الائتمانية الوطني أو مُحجمة عن المشاركة نظراً للتكلفة العالية للاستعلام مقارنة بحجم القروض الصغرى.

بشكل عام، سيساعد المزيد من الوضوح القانوني والتنظيمي في تطوير قطاع التمويل الأصغر ليصبح قطاعاً حيوياً تتنوع فيه المنتجات وآليات توصيلها للعملاء. ففي أجزاء كثيرة من العالم أثبتت الصيرفة المتنقلة فعاليتها في تقليل التكلفة وتوسعة الانتشار من خلال استخدام وكالات التجزئة غير المصرفية وتكنولوجيا المعلومات. ورغم رغبة شبكات هواتف محمول دولية عديدة في إطلاق مثل هذه الخدمة في المنطقة، إلا أن غياب بيئة السياسات المواتية، أعاق تطور نموذج الصيرفة المتنقلة في المنطقة العربية. وقد أطلقت تونس بالفعل مبادرة الصيرفة المتنقلة ويبدو أن هناك بعض المبادرات الوليدة في المغرب والأردن. كما أصدرت الهيئات التنظيمية في مصر نظاماً للدفع في بداية عام ٢٠١٠ يسمح بعمليات الصيرفة عبر الهاتف المحمول. وبمجرد تطبيق هذه المبادرات المختلفة، سوف توفر نماذج للتكرار في المنطقة.

خاتمه

أحرزت المنطقة العربية تقدماً كبيراً نحو تعظيم إتاحة التمويل الأصغر للفقراء ومنخفضي الدخل. وعلى مدى العقد الماضي تنامى قطاع التمويل الأصغر من مجموعة مؤسسات غير حكومية تتلقى دعماً عاماً إلى قطاعٍ مزدهر سريع النمو واسع التنوع يضم مجموعة أوسع من مقدمي الخدمات المالية الذين يمولون مجتمعين ثلاثة ملايين عميل بمحفظة قروض ١,٦ مليار دولار. وعلى الرغم من هذة الانجازات، لم تخلو مسيرة النمو من عقبات ولكن القطاع نجح في الحفاظ على اتجاه الإيجابي رغم الأزمات الإقليمية والعالمية.

وبينما هناك الكثير من العمل الذي ينبغي إنجازه لتحقيق الإدماج المالي لجميع المواطنين في االبلاد العربية، فقد تحققت بالفعل انجازات رئيسية. فقد تم اتخاذ خطوات لتطوير و توضيح القوانين المنظمة لصناعة التمويل الأصغر في دول مثل سورية واليمن ومصر وفلسطين لخلق بيئة سياسيات تثمر عن تنمية قطاع التمويل الأصغر وإزدهاره. ساعدت الأطر الوطنية الناشئة وقوانين التمويل الأصغر في تعزيز الإحترافية وتوحيد المعايير وتعزيز القدرات الرقابية في قطاعات المصرفية الوطنية لضمان النمو الصحي والمتحوط للمخاطر للقطاع بالتعاون بين مقدمي الخدمات المالية (أي البنوك التجارية ومؤسسات التمويل الأصغر المتخصصة في تعبئة الودائع ومؤسسات التمويل الأصغر غير المتخصصة والمنظمات غير الحكومية والجمعيات التعاونية) مع توافر الإطار المؤسسي الملائم والمهارات المؤسسية والقدرة على خدمة السوق بكفاءة وبأسلوب مرتكز على احتياجات السوق وقادر على تحقيق الاستدامة.

أن أحراز قدر أكبر من الشفافية المالية على المستوى الوطني والإقليمي يوفر معلومات أكثر دقة وتحديثاً حول الأداء المالي لمؤسسات التمويل الأصغر مما يساعد على زيادة إتاحة مصادر التمويل التجارية في المنطقة. علاوة على ذلك بدات مؤسسات التمويل الأصغر في فتح أسواق جديدة والاستجابة للمنافسة المتزايدة وتلبية احتياجات السوق المتغيرة.

الاتجاهات المستقبلية

بينما يقف قطاع التمويل الأصغر في المنطقة العربية على مشارف مرحلة التعزيز وتعظيم الاستفادة من الإنجازات التي تحققت خلال فترة التوسع الحالية، فإن القطاع يواجه تحديات مقبلة من بينها:

النمو المسئول

ستستمر أسواق المنطقة في النمو والنضوج وستحتاج مؤسسات التمويل ألأصغر إلي اعتناق التفكير الاستراتيجي لضمان الحفاظ على ارتفاع نسب استرداد القروض في بيئة تتسم بتنامى المنافسة وسرعة التغير. وكما أتضح جلياً من تجربة المغرب، أصبح من الضروري التحوط ضد الأفراط في المديونية والأقتراض االمتكرر بين العملاء. وهذا سيتطلب ضخ مزيد من الاستثمارات في أنظمة تكنولوجيا المعلومات وتعزيز إجراءات الرقابة الداخلية والتدقيق الخارجي وإجراء اختبارات دورية لمحفظة القروض وإرساء دعائم الانضباط الأئتماني الصارم. وسوف تحتاج المؤسسات الصغيرة إلى صياغة استراتيجيات لتصل للحجم الذي يسمح لها بتحقيق الأستدامة التشغيلية.

تنوع المنتجات

وبالرغم من زيادة الوعي من جانب مؤسسات التمويل الأصغر للحاجة إلى توسيع عروض منتجاتها، لا يزال هناك نقص عام في الابتكار في السوق مما أدى إلى وجود خيارات قليلة للحصول على أنواع قروض أخرى غير قروض المشاريع. ولذلك فإن طرح منتجات مالية جديدة مثل التمويل الإسلامي، والقروض الاستهلاكية، وقروض الإيجار، يمكن أن تقلل من تكاليف المعاملات والمخاطر على حد سواء بالنسبة لمؤسسات التمويل الأصغر أو لعملائها.

تنوع مصادر التمويل

لازال الحاجة ماسة لإتاحة رأس المال التجاري لمعظم المؤسسات المتوسطة و الصغيرة، والتي لم تستفيد حتى الآن من اهتمام المستثمرين بالقطاع. ففي حين تواصل هذه المؤسسات النمو وتتوافر لها خيارات مؤسسية جديدة، تساعدها على الإندماج في القطاعات المالية الرسمية، تتزايد حاجتها للتمويل بالعملة المحلية لغلق فجوة الانتشار الكبيرة، وتتزايد الحاجة لتنويع مصادر التمويل، بحيث تشمل تعبئة المدخرات والديون والضمانات وحقوق الملكية لمواجهة احتياجات رأس المال المتغيرة لمؤسسات التمويل الأصغر.

الإصلاح الدائم للسياسة

لازال هناك احتياج هائل لاتخاذ خطوات أخرى لتوضيح البيئة القانونية والتنظيمية للتمويل الأصغر في المنطقة وذلك لخلق المساحة اللازمة لتحول المنظمات غير الحكومية إلى مؤسسات مالية رسمية قادرة على الحصول على رأس المال التجاري. وبدون القدرة على التحول إلى مؤسسة مالية ربحية مُنظّمة سوف تعاني المنظمات غير الحكومية معاناةً مستمرةً من عدم استقرار موقفها القانوني وهياكل ملكيتها، وسوف تظل محصورة في قدر ضئيل من رأس المال التجاري وسوف تعجزعن تقديم خدمات مالية تتجاوز الإقراض .

الملحقات

ملحق ١: مقاييس الأداء

مجموعات القرناء	التعريف	الوصف
الدوله	مصر (١٢ مؤسسة)	المؤسسات المصرية
	الأردن (٨ مؤسسة)	المؤسسات الأردنية
	المغرب (١٠ مؤسسة)	المؤسسات المغربية
	فلسطين (٨ مؤسسة)	المؤسسات الفلسطينية
	اليمن (٦ مؤسسة)	المؤسسات اليمنية
	الدول العربية بإستثناء المغرب (٤٥ مؤسسة)	كل المؤسسات العربيه بإستثناء المؤسسات المغربية
الإكتفاء الذاتي المالي	المؤسسات العربية مكتفية ذاتياً المالياً (٣٨ مؤسسة)	الإكتفاء الذاتي المالي ≤ ١٠٠٪
	المؤسسات العربية الغير مكتفية ذاتياً المالياً (١٧ مؤسسة)	الإكتفاء الذاتي المالي > ١٠٠ ٪
الحجم	المؤسسات العربية الصغيره (٢٤ مؤسسة)	مؤسسات عربيه بإجمالي محفظة قروض < ٢ مليون دولار
	المؤسسات العربية المتوسطة الحجم (١٥ مؤسسة)	مؤسسات عربيه بإجمالي محفظة قروض بين ٢ و ٨ مليون دولار
		مؤسسات عربيه بإجمالي محفظة قروض > ٨ مليون دولار
الحجم من حيث الإنتشار	المؤسسات العربية الصغيره (١٤ مؤسسة)	عدد المقترضين < ١٠,٠٠٠
	المؤسسات العربية المتوسطة الحجم (١٥ مؤسسة)	عدد المقترضين ≤ ١٠,٠٠٠ و < ٣٠,٠٠٠
	المؤسسات العربية الكبيرة (٢٦ مؤسسة)	عدد المقترضين > ٣٠,٠٠٠

٢٠٠٩ مقاييس الأداء المقارن – ٥٥ مؤسسة	
٢٠٠٧ – ٢٠٠٩ بيانات اتجاه المشاركون من مؤسسات التمويل الأصغر– إسم ٣٧ مؤسسات التمويل الصغير بالخط المائل	
مصر	الجمعية المصرية لمساعدة صغار الصناع والحرفيين، الجمعية المصرية لتنمية و تطوير المشروعات "ليبد "، جمعية رجال الأعمال لتنمية المجتمع بالشرقية، جمعية تنمية المجتمع المحلى بحي الإسكان الصناعي بشبرا الخيمة، جمعية تنمية المجتمع ورعاية الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة بسوهاج، جمعية رجال أعمال الإسكندرية، جمعية سيدات أعمال أسيوط، المؤسسة الأولى للتمويل الأصغر – مصر (وكالة الأغا خان للتمويل الأصغر)، جمعية رجال الأعمال والمستثمرين لتنمية المجتمع بالدقهلية، مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر، الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، الجمعية الإقليمية لتنمية المشروعات بسوهاج، جمعية رجال أعمال أسيوط – مشروع تنمية المنشآت الصغيرة والحرفية
العراق	منظمة الثقة لتمويل المشاريع الصغيرة
الأردن	شركة الشرق الأوسط لتمويل المشاريع الصغيرة، الشركة الأردنية لتمويل المشاريع الصغيرة (تمويلكم)، الشركة الأهلية لتنمية وتمويل المشروعات الصغيرة، صندوق التنمية والتشغيل (ريادة)، البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة، صندوق المرأة، مؤسسة فينكا الأردن، وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) دائرة التمويل الصغير
لبنان	الجمعية اللبنانية للتنمية – المجموعة، مؤسسة مخزومي، أمين ش.م.ل امؤسسة الإسكان التعاوني الدولية
المغرب	الجمعية المغربية – تضامن بلا حدود، جمعية الكرامة للسلفات الصغيرة، المؤسسة المغربية للمشاريع الصغرى (إنماء)، مؤسسة القرض الفلاحي، جمعية الأمانة إنعاش المقاولات الصغرى، مؤسسة أتيل للقروض الصغرى، جمعية التمويلات الصغرى واد سرو، مؤسسة البنك الشعبي للقروض الصغرى، مؤسسة التنمية المحلية والشراكة (سلف البركة)، مؤسسة زكورة
فلسطين	وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) برنامج التمويل الأصغر والمنشآت الصغرى، بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة، المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية (فاتن)، جمعية الإغاثة الزراعية الفلسطينية، جمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال (أصالة)، المركز العربي للتطوير الزراعي (أكاد)، شركة ريف للتمويل، برنامج ريادة/ مؤسسة الإسكان التعاوني الدولية
السودان	جمعية بورسودان لتنمية المشاريع الصغيرة، براك سودان، فينانس سودان
سورية	مؤسسة التمويل الصغير الأولى، وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) دائرة التمويل الصغير
تونس	إندا العالم العربي
اليمن	اتحاد نساء اليمن – برنامج الادخار و الإقراض ا أيين، شركة الأوائل للتمويل الأصغر، المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر، مؤسسة عدن للتمويل الأصغر، المؤسسة الاجتماعية للتنمية المستدامة، منظمةسولللتنميةالمرأة و الطفل (برنامج صنعاء للأقراض – أزال)

ملحق ٢: تعريف المؤشرات

المزايا المؤسسية	
عدد مؤسسات التمويل الأصغر	حجم المجموعة في العينة
السن	سنوات عمل مؤسسة التمويل الأصغر
مجموع الاصول	مجموع الأصول معدلا للتضخم واحتياطي محفظة القروض والشطب
مجموع المكاتب	العدد، بما في ذلك المقر الرئيس
مجموع الموظفين	إجمالي عدد الموظفين
الهيكلية المؤسسية	
نسبة رأس المال الى الاصول	مجموع حقوق المساهمين المعدل/مجموع الموجودات المعدلة
الديون إلى حقوق الملكية	مجموع المطلوبات المعدل/مجموع حقوق المساهمين المعدل
الودائع إلى القروض	الودائع/ إجمالي محفظة القرض المعدل
الودائع إلى إجمالي الاصول	الودائع/مجموع الاصول المعدلة
إجمالي محفظة القروض إلى إجمالي الأصول	محفظة القروض المعدلة/ إجمالي الاصول المعدلة
مؤشرات الإنتشار	
مجموع المقترضين	عدد المقترضين ذوي القروض غير المسددة، معدلا للشطب الموحد
نسبة المقترضات	عدد المقترضات الناشطات/ عدد المقترضين المعدل
مجموع القروض غير المسددة	عدد القروض غير المسددة، معدلا للشطب الموحد
إجمالي محفظة القروض	إجمالي محفظة القروض، معدلا للشطب الموحد
متوسط الرصيد لكل مقترض	إجمالي محفظة القروض (معدلا)/ عدد المقترضين الفعليين (معدلا)
متوسط الرصيد لكل مقترض/نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	متوسط رصيد القرض لكل مقترض/الناتج القومي للفرد
متوسط الرصيد القائم	محفظة القروض الإجمالية (معدلا)/عدد القروض غير المسددة (معدلا)
متوسط الرصيد القائم/نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	متوسط الرصيد القائم(معدلا)/ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي
عدد المودعين	عدد من المودعين (اي نوع من الوداءع)
عدد حسابات الودائع	عدد جميع حسابات الودائع
الودائع	القيمة الإجمالية لجميع حسابات الودائع
متوسط الوديعة لكل مدخر	الودائع/عدد المودعين
متوسط الوديعة لكل مدخر/نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	متوسط رصيد الودائع لكل مودع/نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي
متوسط رصيد حساب الإدخار	المودعين/عدد حسابات الودائع
متوسط رصيد حساب الإدخار/نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	متوسط رصيد حساب الإيداع/نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي

مؤشرات الاقتصاد الكلي	
الناتج القومي للفرد	إجمالي الدخل المتولد من السكان في بلد ما، بغض النظر عن الموقع/مجموع عدد السكان (مؤشرات التنمية العالمية)
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	النمو السنوي في الناتج الإجمالي من السلع والخدمات التي تحدث داخل أراضي بلد معين (مؤشرات التنمية العالمية)
سعر الايداع	سعر الفائدة المقدمة للعملاء المقيمين في الطلب، الوقت، أو ودائع الإدخار (صندوق النقد الدولي/الإحصاءات المالية الدولية)
معدل التضخم	التغير السنوي في متوسط أسعار المستهلك (صندوق النقد الدولي/الإحصاءات المالية الدولية)
العمق المالي	مجموع المال، بما في ذلك العملة والودائع والعملات الإلكترونية/الناتج المحلي الإجمالي، وقياس تسييل الاقتصاد (صندوق النقد الدولي/الإحصاءات المالية الدولية)
الاداء المالي الاجمالي	
العوائد على الاصول	صافي الدخل التشغيلي المعدل–الضرائب)/ متوسط مجموع الاصول المعدل
العوائد على حقوق المساهمين	صافي الدخل التشغيلي المعدل–الضرائب)/ متوسط مجموع الحقوق المعدل
الاكتفاء الذاتي التشغيلي	الإيرادات المالية/(المصاريف المالية + خسائر الهبوط في القيمة على القروض + نفقات التشغيل)
الاكتفاء الذاتي المالي	الإيرادات المالية المعدل / (المصاريف المالية + خسائر الهبوط في القيمة على القروض + نفقات التشغيل) المعدل
الإيرادات	
الإيرادات المالية/الأصول	الإيرادات المالية المعدلة/متوسط مجموع الاصول المعدل
هامش الربح	صافي إيرادات التشغيل المعدل/العائدات المالية المعدلة
العائد على إجمالي محفظة القروض (إسمي)	الإيرادات المالية من محفظة القروض المعدل/متوسط إجمالي محفظة القروض
العائد على إجمالي محفظة القروض (حقيقي)	(العائد المعدل على الإجمالي المحفظة (اسمي) – التضخم المعدل) / (ا + التضخم معدل)
النفقات	
مجموع المصاريف/الأصول	(النفقات المالية + صافي خسارة الانخفاض + نفقات التشغيل) المعدل/متوسط مجموع الاصول المعدل
المصروفات المالية/الأصول	المصروفات المالية المعدلة/متوسط مجموع الاصول المعدل
مخصص انخفاض قيمة القروض/الأصول	خسائر انخفاض قيمة القروض المعدل/ متوسط مجموع الاصول المعدل
مصاريف التشغيل/الأصول	نفقات التشغيل المعدل/متوسط مجموع الاصول المعدل
نفقات الموظفين/الأصول	نفقات الموظفين المعدل/متوسط مجموع الاصول المعدل
المصروفات الإدارية/الأصول	المصروفات الإدارية المعدل/ متوسط مجموع الاصول المعدل
تسوية المصروفات/الأصول	(صافي إيرادات التشغيل غير المعدل– صافي إيرادات التشغيل المعدل)/ متوسط مجموع الاصول المعدل
الكفاءة	
نفقات التشغيل/محفظة القروض	نفقات التشغيل المعدل/ متوسط إجمالي محفظة القروض المعدل
نفقات الموظفين/محفظة القروض	نفقات الموظفين المعدل/متوسط إجمالي محفظة القروض المعدل
متوسط الراتب/الدخل القومي الإجمالي للفرد	متوسط نفقات الموظفين المعدل/ الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد
التكلفة لكل مقترض	نفقات التشغيل المعدل/متوسط عدد المقترضين الفعليين المعدل

تكلفة القروض	نفقات التشغيل المعدل/متوسط عدد القروض المعدل
الانتاجية	
المقترضون لكل موظف	عدد المقترضين الفعليين المعدل/عدد الموظفين
القروض لكل موظف	عدد القروض المستحقة المعدل/عدد الموظفين
المقترضون لكل ضابط اقراض	عدد المقترضين الفعليين المعدل/عدد موظفي القروض
القروض لكل ضابط اقراض	عدد القروض المستحقة المعدل/عدد موظفي القروض
المدخرون الطوعيون لكل موظف	عدد المودعين/عدد الموظفين
حسابات التوفير لكل موظف	عدد حسابات الإيداع/عدد الموظفين
نسبة تخصيصات الموظفين	عدد موظفي القروض/عدد الموظفين
المخاطر والسيولة	
محفظة في خطر ٣٠ يوم	الحساب المعلق، محفظة متأخرة اكثر من ٣٠ يوم + المحفظة بعد اعادة التفاوض/ إجمالي محفظة القروض المعدل
محفظة في خطر ٩٠ يوم	الحساب المعلق، محفظة متأخرة اكثر من ٩٠ يوم + المحفظة بعد اعادة التفاوض/ إجمالي محفظة القروض المعدل
نسبة الشطب	قيمة القروض المشطوبة المعدل/متوسط إجمالي محفظة القروض المعدل
معدل خسائر القروض	(الشطب المعدل – قيمة القروض المستردة)/ متوسط إجمالي محفظة القروض المعدل
تغطية المخاطر	مخصص بدل الخسارة المعدل/المحفظة في خطر > ٣٠ يوم
الأصول السائلة غير الربحية كنسبة مئوية من مجموع الاصول	النقد والحسابات البنكية المعدلة/مجموع الاصول المعدلة

ملحق ٣: المؤسسات أعضاء سنابل

مصر

الأعضاء العاملون

جمعية رجال أعمال الإسكندرية
مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر
جمعية رجال أعمال أسيوط – مشروع تنمية المنشآت الصغيرة والحرفية
بنك القاهرة
الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية
جمعية رجال الأعمال والمستثمرين لتنمية المجتمع بالدقهلية
الجمعية المصرية لمساعدة صغار الصناع والحرفيين
الجمعية المصرية لتنمية و تطوير المشروعات "ليـد"
جمعية رجال أعمال بشمال سيناء
جمعية رجال الأعمال لتنمية المجتمع بالشرقية
جمعية تنمية المنشآت الصغيرة ببورسعيد
جمعية تنمية المجتمع المحلى بحي الإسكان الصناعي بشبرا الخيمة
المؤسسة الأولى للتمويل الأصغر – مصر (وكالة الأغا خان للتمويل الأصغر)

الأعضاء المنتسبون

جمعية سيدات أعمال أسيوط
الجمعية المصرية للتنمية الشاملة
الجمعية الإقليمية لتنمية المشروعات بسوهاج
جمعية تنمية المجتمع ورعاية الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة بسوهاج

العراق

الأعضاء العاملون

مبادرة الوصول إلى خدمات الإقراض– مؤسسة الإسكان التعاونى الدولية
هيئه الاغاثه الدوليه

الأعضاء المنتسبون

منظمة الثقة لتمويل المشاريع الصغيرة
منظمة البشائر العراقية للقروض الصغيرة
مركز الأمان العراقي – كركوك
برنامج إزدهارنا للتنمية الإقتصادية
منظمة التقدم للقروض الصغيرة
مركز التطوير الإقتصادي في تلعفر
منظمة المستقبل المشرق
منظمة التضامن للتنمية والتطويرالإقتصادي
مركزالمساند للتنمية والتطوير

الأردن

الأعضاء العاملون

الشركة الأهلية لتنمية وتمويل المشروعات الصغيرة
مؤسسة فينكا الأردن

الشركة الأردنية لتمويل المشاريع الصغيرة (تمويلكم)
صندوق المرأة
شركة الشرق الأوسط لتمويل المشاريع الصغيرة
البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة
صندوق التنمية والتشغيل (ريادة)

الأعضاء المنتسبون

وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) دائرة التمويل الصغير

لبنان

الأعضاء العاملون

أمين ش.م.ل /مؤسسة الإسكان التعاوني الدولية
الجمعية اللبنانية للتنمية – المجموعة

الأعضاء المنتسبون

مؤسسة مخزومي
جمعية إنماء القدرات في الريف
الأتحاد النسائي العربي الفلسطيني

موريتانيا

الأعضاء المنتسبون

شبكة الصناديق الشعبية للإدخار والقرض

السعودية

الأعضاء المنتسبون

برنامج عبد اللطيف جميل لخدمة المجتمع

المغرب

الأعضاء العاملون

جمعية الأمانة لإنعاش المقاولات الصغرى
الجمعية المغربية – تضامن بلا حدود
جمعية الكرامة للسلفات الصغيرة
مؤسسة البنك الشعبي للقروض الصغرى
مؤسسة التنمية المحلية و الشراكة (سلف البركة)
مؤسسة زكورة
مؤسسة القرض الفلاحي
المؤسسة المغربية للمشاريع الصغرى (إنماء)

الأعضاء المنتسبون

مؤسسة أتيل للقروض الصغرى
جمعية التمويلات الصغرى واد سرو
الفدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى

فلسطين

الأعضاء العاملون

المركز العربي للتطوير الزراعي (أكاد)
المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية (فاتن)
وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) برنامج التمويل الأصغر والمنشآت الصغرى
برنامج ريادة/ مؤسسة الإسكان التعاوني الدولية
جمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال (أصالة)
بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة
جمعية الإغاثة الزراعية الفلسطينية

الأعضاء المنتسبون

الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر" شراكة"
شركة ريف للتمويل

السودان

الأعضاء العاملون

برنامج الأمل للتمويل الاصغر – مؤسسة التنمية الاجتماعية

الأعضاء المنتسبون

جمعية بورسودان لتنمية المشاريع الصغيرة

سورية

الأعضاء العاملون

مشروع تنمية المجتمع الريفي بجبل الحص التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
مؤسسة التمويل الصغير الأولى

الأعضاء المنتسبون

وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) دائرة التمويل الصغير

تونس

الأعضاء العاملون

إندا العالم العربي

اليمن

الأعضاء العاملون

الصندوق الاجتماعي للتنمية
المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر
شركة الأوائل للتمويل الأصغر

الأعضاء المنتسبون

اتحاد نساء اليمن – برنامج الادخار و الإقراض / أبين
مؤسسة عدن للتمويل الأصغر
المؤسسة الاجتماعية للتنمية المستدامة
برنامج نماء للتمويل الأصغر

بنك الأمل للتمويل الأصغر

ملحق ٤: المراجع

المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء «نشرة سيجاب للشرق الأوسط وشمال افريقيا «،أكتوبر٢٠٠٩

المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء، «الوصول المالي لعام ٢٠٠٩ مقتطفات إقليمية للشرق الأوسط وشمال افريقيا»

المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء «الوصول المالي لعام ٢٠٠٩، قياس الوصول للخدمات المالية حول العالم «، سبتمبر٢٠٠٩

المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء «التمويل الأصغرالإسلامي، نافذة على سوق ناشئة» سبتمبر ٢٠٠٩

المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء، «صعود وهبوط وأنقاذ قطاع التمويل الأصغرفي المغرب»، ديسمبر ٢٠٠٩

البنك الدولى للأعمار والتنمية /البنك الدولي «تقرير ممارسة الأعمال لعام ٢٠٠٩ لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» واشنطن العاصمة عام ٢٠٠٩.

صندوق النقدالدولي، النقد وتقسيم الأسواق الرأسمالية، «تقرير الأستقرارالمالي العالمي،تحديث السوق» يناير ٢٠٠٩.

سوق تبادل بيانات التمويل الأصغر (مكس) وسنابل والمجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء (سيجاب) «تحليل ومقارنة الأداء للتمويل الأصغر في العالم العربي لعام ٢٠٠٩"مايو ٢٠١٠.

البنك الدولى للإعمار والتنمية /البنك الدولي "تقرير ممارسة الأعمال لعام ٢٠٠٩ منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا لعام ٢٠٠٩ التنمية الأقتصادية والآفاق المستقبلية " واشنطن العاصمة عام ٢٠٠٩.

المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء،"الوصول المالي لعام ٢٠٠٩ مقتطفات إقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا"

بيانات البنك الدولي مؤشرات التنمية الدولية وتمويل التنمية العالمية، واشنطن العاصمة،٢٠٠٩.

شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربيه – سنابل، تقرير عن صناعة التمويل الأصغر، مصر، ٢٠١٠.

شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربيه – سنابل، تقرير عن صناعة التمويل الأصغر، الأردن، ٢٠١٠.

سوق مكس لتبادل بيانات التمويل الأصغر، الموجز القطري، المغرب، ٢٠٠٩.